الباب الرابع
بعض الأنماط المقترحة لتمويل الصادرات الزراعية المصرية

تمهيد:

يستعرض هذا الباب بعض الأنماط المقترحة لتمويل الصادرات الزراعية المصرية ، من خلال محورين ، يتم عرضهما في فصلين. المحور الأول: يشمل دور التمويل الاستثماري في تنمية الصادرات، بينما يتضمن المحور الثاني مقترحات تطوير نظام التمويل القائم للصادرات وفقا للمعالم الرئيسية له مع الاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى في هذا المجال.

الفصل الأول
التمويل الاستثماري ودوره في تنمية الصادرات

تتضح أهمية الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، لما له من أثر في نقل التكنولوجيا الحديثة ،والخبرة الفنية،وفرص التواجد في الأسواق الخارجية بصورة أفضل ،حيث يسمح توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج ، وتنوع المنتج وتحسين جودته ، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتجات، وخفض تكلفه إنتاجها .

ومن ثم يمكن القول بصفة عامة ، أن الاستثمار في المجال التصديري يسهم في تحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

٤-١-١ بعض معوقات تنمية الصادرات:

تواجه الصادرات المصرية بصفة عامة ، و الزراعية منها على وجه الخصوص بعض المشاكل والمعوقات التي تقلل من قدرتها علي المنافسة في الأسواق الخارجية .ومن أهم تلك المشكلات تخلف تكنولوجيا الإنتاج بصفة عامة وندرة التخصص في الإنتاج وضعف تكامل حلقاته ، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف أداء خدمات التصدير.وفيما يلي عرضاً موجزا لأهم المعوقات التي تواجه تنمية الصادرات المصرية :

٤-١-١-١ تخلف تكنولوجيا الإنتاج :

يعتبر التمويل عقبة أساسية أمام زيادة صادرات العديد من الحاصلات الزراعية غير التقليدية كزهور القطف ،والنباتات الطبية والعطرية ،وبعض

محاصيل الخضر والفاكهة التي تحتاج لاستثمارات كبيرة غالبا ما تشكل عبء علي القائمين بتصدير تلك الحاصلات . ومن هنا يتضح أن هناك قصور في تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة في المجال الزراعي ،وبصفة خاصة للحاصلات الموجهة للتصدير، فإنتاج فدان من زهور القطف في الزراعة المكشوفة علي سبيل المثال يتطلب ما بين ٨٠ ، ١٠٠ألف جنيه، في حين أن تكلفة إنتاج الفدان في الزراعة المغطاة بالصوب المجهزة يتطلب ما بين ٦٠٠-٧٠٠ ألف جنيه "[١]"، الأمر الذي يعكس أهمية توفير التمويل الكافي للاستثمار في الإنتاج باستخدام التكنولوجيا الحديثة للنهوض بالصادرات ،عن طريق توفير الإنتاج الصالح للتصدير.

علي نفس المنوال تبدو هذه الحقيقة واضحة بالنسبة للعديد من الأنماط الإنتاجية الأكثر تطورا في إنتاج العديد من أصناف الخضر والفاكهة ،والنباتات الطبية والعطرية. ومن ذلك يتضح أهمية توفير التمويل اللازم للاستثمار في مجال استخدام تكنولوجيا الإنتاج الحديثة لزيادة صادرات الحاصلات الزراعية.

٤-١-١-٢ ندرة التخصص في الإنتاج:

تعتبر مشكلة تفتت المساحات المنزرعة بالإنتاج الصالح للتصدير من المشاكل الهامة التي تقف عقبة أمام زيادة صادرات بعض المحاصيل. فتفتت المساحات المنزرعة بالنباتات الطبية والعطرية من المشاكل التي تواجه مصدري تلك الحاصلات عند طلب شحنة ما للتصدير ،ومن ثم فإن ذلك التفتت و عدم التخصص في الإنتاج في منطقة واحدة يؤدى بطبيعة الحال لارتفاع التكاليف سواء الإنتاجية منها ،أو التسويقية.

ويؤدي ضعف تكامل حلقات إنتاج الصادرات إلي ارتفاع تكاليف إنتاجها، حيث إن ارتفاع أسعار الشتلات أو البذور ، وبعد مراكز الإنتاج عن مراكز التوزيع ، وضعف تكامل حلقات البحث العلمي ودراسات السوق مع الإنتاج ، كل ذلك يؤدي إلي ارتفاع تكلفة الإنتاج المخصص للتصدير، و يقلل من قدرته علي المنافسة في الأسواق الخارجية .

٤-١-١-٣ ارتفاع تكاليف أداء خدمات التصدير:

يعتبر ارتفاع تكاليف الخدمات التصديرية من العوامل الهامة التي تنعكس سلبا علي زيادة الصادرات المصرية ،حيث أن ارتفاع تكلفة العبوات ،وارتفاع

([١]) المقابلة الشخصية مع بعض مصدري الدراسة الميدانية.

تكاليف الفرز والتدريج ،و التعبئة ينعكس علي زيادة أسعار السلع المصدرة وبالتالي انخفاض قدرتها علي المنافسة العالمية.

كما يعتبر عدم توافر الفراغات المتاحة للشحن في الوقت المناسب ، من الأمور التي تعرقل نمو الصادرات الزراعية علي وجه الخصوص لما لها من طبيعة خاصة لسرعة تعرضها للتلف.ولا يقتصر الأمر في مجال الشحن علي عدم توافر فراغات الشحن ، بل يتعداه إلي ارتفاع في تكاليفه من المطارات المصرية مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة ، فتكلفة شحن الكيلوجرام من مصر إلي لندن علي جميع شركات الطيران العالمية تصل إلي ١,١دولار، وعلي شركة مصر للطيران حوالي ٠,٩٦ دولار ، في حين تتدنى هذه التكلفة لتبلغ ٥٥. دولار، ٥. دولار للشحن من الأردن وإسرائيل إلي لندن علي الترتيب[١].وليت الأمر ينتهي عند هذا الحد ، حيث لا تتوفر مساحات تخزينية مجهزة لاستقبال السلع المصدرة لحين انتهاء إجراءات التصدير ، أو لحين توفر الفراغات علي الطائرات المغادرة من مصر إلي مختلف بلاد العالم ،وهذا ما يؤثر سلبا علي تنمية الصادرات الزراعية المصرية.

ولعل قراءة المعوقات التي تواجه تنمية الصادرات والسالفة الذكر ، تشير بوضوح إلي دور رأس المال وندرته ،وضرورة توافره،سواء لإنشاء البنية التحتية اللازمة للتصدير ، أو لتمويل الصادرات ذاتها .

ومن ثم فإن مشكلة تمويل الصادرات تطفو علي السطح حاليا ومستقبلا ، حتى يتوفر هذا التمويل بالقدر المناسب ،ويحقق أهدافه المأمولة في تطوير الصادرات المصرية ،لمواجهه العجز المتزايد في الميزان التجاري المصري .

٤-١-٢ آليات العمل في مجال التمويل الاستثماري للصادرات :

يعتبر التحول إلي الاقتصاد التصديري من الأمور الهامة في الوقت الحالي لمواكبة التغيرات الاقتصادية علي الساحة العالمية ، باعتبار التصدير الركيزة الأساسية التي يستند إليها الانطلاق الاقتصادي في توفير مصادر نقدية مستقرة . ويعد التحول إلى الاقتصاد التصديري إحدى السياسات التي تنتهجها الدولة في إطار سياستها التجارية الدولية ،وفي ظل ذلك التحول زاد الاهتمام بالتمويل الاستثماري في مجال التصدير باعتباره أحد المحاور الهامة التي يمكن من خلالها مواجهه الكثير من المشاكل التي تواجه الصادرات المصرية .

([١]) وزارة التجارة الخارجية: نقطة التجارة الدولية، بيانات غير منشورة.

ومن أهم آليات العمل في مجال التمويل الاستثماري :

١- تمويل مشروعات البنية الأساسية الحافزة للاستثمارات التصديرية، والخدمات المساعدة للتصدير .

٢- العمل علي جذب التمويل لمشروعات استثمارية إنتاجية موجهه للتصدير من خلال الاقتراض من بعض الجهات والمؤسسات المالية الدولية .

٣- دعم الدولة لتمويل صندوق وبرنامج(دعم أسعار الفائدة) لتخفيض أعباء قروض الائتمان التصديري لسلع وأسواق مستهدفة ،ذات أولوية بصورة محلية مترابطة ومخططة .

٤- تقديم منح مالية من الدولة لتمويل أنشطة بناء وتطوير المؤسسات التصديرية، والتدريب ، والترويج .

٤-١-٣ الخصائص الرئيسية لمجالات الاستثمار التصديري ذات الأولوية :

في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي وتوسيع نطاق العمل للقطاع الخاص لتشمل القيام بأنشطة التجارة الداخلية والخارجية وتحرير القطاع الزراعي واعتماده علي آليات السوق ، اقتصر دور الدولة علي تصميم وتنفيذ السياسيات الزراعية إلي جانب تدعيم الخدمات الإرشادية ،والبحثية، والتمويلية للأنشطة الزراعية سواء في مراحل الإنتاج أو التصدير.

ومن ثم يبدو أن السياسات الائتمانية الزراعية ، من أهم الأدوات الحكومية المتاحة حاليا لتوجيه الاستثمار الزراعي وخاصة الموجه للتصدير من جهة، وتطوير كفاءة هذا الاستثمار من جهة أخري . وحتى يمكن وضع تصور للسياسات الائتمانية الممكن اقتراحها يكون من الضروري التعرف أولا علي الخصائص الرئيسية لمجالات الاستثمار التصديري"[١]" ،والتي سوف تحظى بأولوية خاصة في ظل السياسات الائتمانية المقترحة :

٤-١-٣-١ استثمارات تتسم منتجاتها بالسعة السوقية:

يجب أن تتسم مجالات الاستثمار الزراعي الموجهة للتصدير ، بكونها تستهدف إنتاجا ذو سوق واسعة نسبيا أو أكثر انتشارا من غيرها من المنتجات

([١]) محمد حمدي سالم (دكتور)،جمال صيام (دكتور): الصادرات الزراعية المصرية واقعها وآفاقها المستقبلية مرجع سابق.

الأخرى سواء كانت هذه السعة السوقية لـــهذه المنتجـــات بصورتـــها الخـــام أو الطازجة أو في أي صورة تصنيعية يمكن تحويلها إليها.

وتجدر الإشارة إلي إنه يمكن الاستدلال علي الســـــعه الســـوقية للســـلع المصدرة من خلال التعرف علي بعض الجوانب لعل من أهمها:

(أ) سلع تتمتع بمميزات تفضيلية في إطار الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية:

وفي هذا الإطار فإن مصر قد وقعت عدة اتفاقات لتحرير تجارتها مع دولـــة أو أكثر من دول المنطقة العربية والإفريقية ، إذ تتضمن أي من هـــذه الاتفاقيـــات قوائم سلعية ينص علي إعفائها من الرسوم الجمركية عند تبادلـــها بيـــن الـــدول الموقعة علي الاتفاقية إما كليا أو جزئيا ،كما هو الحال في الاتفاقيـــات الثنائيـــة الموقعة بين مصر وكل من المغـــرب ،وتونـــس ،ولبنـــان ،والكويـــت وأيضـــا الإعفاءات الجمركية التي تنص عليها اتفاقية التبادل الحر في دول شرق ووسط أفريقيا (الكومسا)،وكذا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وبطبيعة الحال توفر هذه الاتفاقيات بما تتضمنه من ميزات تفضيلية للـــدول المشاركة فيها قاعدة أفضل للنفاذ للسوق وتزيد من القدرة التنافسية لمنتجات هـــذه الدول في أسواق بعضها البعض، الأمر الذي يعني اتساع رقعة السوق المتاحـــة لهذه المنتجات بشرط إنتاجها بالمواصفات المطلوبة لتلك الأســـواق ،وأن تكـــون ذات أسعار تنافسية للإنتاج الوارد من دول أخري وغير متمتعة بنفس المـــيزات التفضيلية .

(ب)منتجات يتسم الطلب الدولي عليها بالنمو السريع : تتصف بعض المنتجـــات الزراعية سواء في صورتها الخام أو المصنعة بزيادة الطلـــب العـــالمي عليـــها لارتباطها بالجوانب البيئية أو الصحية ،مثل النباتات الطبية والعطرية .وبطبيعـــة الحال يترتب علي ارتفاع معدلات نمو الطلب العالمي علي هذه المنتجات زيـــادة واتساع رقعة السوق ، الأمر الذي يعني أن الاستثمار فـــي تنميـــة إنتـــاج هـــذه المنتجات لن يقابلة مشكلة ضيق السوق.

(ج)منتجات لا تعاني من الإفراط في استخدام القيود الفنية للحـــد مـــن حريـــة التجارة: غالبا ما تستخدم الدول بعض القيود الفنية ،للحد مـــن حريـــة التجـــارة وحماية إنتاجها المحلي وذلك بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة المعروفة بالجات، والتي تستهدف إتاحة الفرصة لمنتجات الدول الأعضاء إلي النفاذ إلـــي أســـواق بعضها البعض بشرط مراعاة المواصفات الفنية المتعلقة بالصحة العامة.ولذلـــك

فكلما انخفضت الإجراءات المتشددة لتطبيق الجوانب الفنية في التجـــارة ،تـــزداد فرص التسويق الخارجي، بالمقارنة بالسلع التي تواجه بإجراءات فنيـــة متشـــددة عند استيرادها .

٤-١-٣-٢ استثمارات غير كثيفة الاستخدام للموارد المحدودة :

تختلف الاستثمارات الزراعية فيما بينها فـــي كثافـــة اســـتخدامها للمـــوارد المتاحة، فبعضها كثيف في استخدامه للموارد الطبيعية كالمياه ،والبعض الأخـــر كثيف لاستخدام العمل مثل الخضر والفاكهة .وبطبيعة الحال فإن كثافة اســـتخدام الموارد المحدودة يؤدي إلي فقدان الميزة النسبية إذا ارتبط هذا الاستخدام الكثيف للموارد بارتفاع واضح في تكلفة الإنتاج .كما أن الإفراط في اســـتخدام بعـــض الموارد، يؤدي إلي الإضرار بكفاءة ذلك المورد علي المستوي القومي، مما يؤثر بالسلب علي خطط التنمية للدولة علي المدى البعيد .وبعبارة أخري ، فإن وجهه النظر الاقتصادية تؤكد علي أهمية عدم إعطاء الأولوية للاستثمارات القائمة علي استخدام الموارد المحدودة ،بل تعطي الأولوية للاستثمارات ذات الكفاءة الأعلـــى في استخدام الموارد.

٤-١-٣-٣ استثمارات تركز علي استخدام تكنولوجيا متطورة:

تختلف مستويات التكنولوجيا الحديثة المســـتخدمة فـــي إنتـــاج المنتجـــات الزراعية الصالحة للتصدير،حيث تؤثر التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في وفره الإنتاج ومستوي الجودة،هذا بالإضافة إلي المساهمة فـــي توفـــير الإنتـــاج فـــي التوقيتات الملائمة لحاجة الأسواق. بالإضافة إلي أن استخدام التكنولوجيا الحديثة ينعكس في تخفيض تكاليف الإنتاج،ومن ثم فإن تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من اجل التصدير من شأنها زيادة القدرة التنافسية، مما يزيد من الفـــرص التسويقية ويحقق بيئة مناسبة للاستثمار.

ومن الجدير بالإشارة ، إن استخدام مستويات تكنولوجية متطورة لا يعنـــي بالضرورة الحد من استخدام قوي العمل ،حيث أن هناك العديد مـــن مســـتويات التقنية التي يمكن استخدامها بدرجة عالية من الكفاءة دون التضحية الكبيرة بحجم العمالة المستخدمة ،حتى وإن كانت بعض مستويات التقنية المستخدمة تقلل نسـبيا من قوي العمل ،آلا أنه يجب آلا يؤخذ هذا القصور في الاعتبار طالما أن تلـــك التكنولوجيا المتقدمة تحقق الهدف الرئيسي منها وهو الحصول علـــي منتـــج ذو

قدرة علي المنافسة في الأسواق الخارجية ،بالإضافة لتوفير منـــاخ اســتثماري أفضل .

ومن الجدير بالذكر أن ربط السياسة الائتمانية بالسياسة الاستثمارية مــن شأنه أن يحقق نتائج مناسبة في المجال الزراعـــي ،حيــث أن إعطــاء بعــض الأولويات والامتيازات الائتمانية لبعض الأنشطة، يعد أحد الحوافز الرئيسية التي يمكن استخدامها لتوجيه الاستثمار لمجالات محددة ،حيث أن ربط الاستثمار فــي مجال معين واستخدام مستويات تكنولوجية متقدمة بتسهيلات ائتمانيـــة مختلفــة يعتبر ركيزة أساسية في توجيه السياسات الاســتثمارية فــي العديــد مــن دول العالم.وتعتبر كوريا الجنوبية،و تايلاند من بين الدول التي تضمنـــت السياســة الاستثمارية لهما حوافز معينة، تتمتع بها المشروعات التي تقوم علي اســتخدام أنماط تكنولوجية متطورة، وتتنوع هذه الحوافز الاستثمارية وتزداد تأثيرا بارتقاء مستويات التقنية المطبقة.

٤-١-٣-٤ استثمارات تعمق من درجات التكامل الإنتاجي الرأسي :

يعتبر إعطاء أولوية ائتمانية للمجالات الاستثمارية التي تتوفر فيها درجة من التكامل الرأسي أمرا حيويا يساهم في تحقيق درجة عالية من الكفاءة الإنتاجيــة ، ويقصد بالتكامل الرأسي وجود توافق وترابط بين كافـــة الخدمــات المرتبطــة بالعمليات الإنتاجية ،والتسويقية والبحثية ،والإرشادية.

ومن ثم فإن السياسة الائتمانية المأمولة يلـــزم أن تســتهدف اســتثمارات محددة، لأنشطة يتحقق فيها درجة من الترابط بين كل من الأنشطة الإنتاجيــة ، و التسويقية ،والخدميه ،وفي بيئية زراعية معينة قد تكون إحدى مناطق الأراضي الجديدة التي يراد تحفيز المنتجين بها إلي الاتجاه نحو التخصص الإنتاجي فـــي مجالات ذات سعة سوقية كبيرة ،وتحقق درجة عالية من الكفاءة فـــي اســتخدام الموارد.

وتعتبر النباتات الطبية و العطرية علي سبيل المثال ،من المجالات الهامـــة التي يمكن الاهتمام بها لزيادة حجم الصادرات الزراعية باعتبارها من المجالات الاستثمارية ذات الأولوية الائتمانية نظرا لتوافر الشروط السوقية بها، ولكفاءتــها في استخدام الموارد المحدودة ،وعدم خضوعها للقيود الاستيرادية فـــي الــدول المستوردة كنظام الحصص أو الحماية الجمركية.

ومن الممكن التوصية بإدراج مثل تلك النباتات الطبية و العطرية في منطقة معينة كتخصيص موارد أرضية و مساحات مناسبة في المشروعات الكبرى (مثل توشكي و شرق العوينات ،أو سيناء) لزراعة الأصناف الملائمة والتي تتناسب ومناخ و طبيعة هذه الأراضي في كل منطقة بصورة مجمعة ،مع استخدام أساليب تكنولوجية حديثة في الإنتاج والزراعة والجمع وخلافه علي أن يخصص إنتاج تلك المناطق للتصدير ويمكن أن يمنح المستثمرين في هذه المجالات، وفي تلك المناطق أولوية ائتمانية وحوافز تمويليه، كخفض سعر الفائدة علي القروض الموجهة للاستثمار في ذلك المجال من أجل التصدير،علي أن لا تقتصر تلك الحوافز في المنطقة المختارة علي النشاط الإنتاجي فحسب، بل تمتد لتشمل عدة مجالات أخرى مكملة، كالاستثمار في مجال توفير مدخلات الإنتاج، أو مشروعات إعداد وتجهيز المنتجات النهائية ، وإعدادها للتصدير، بالإضافة لمشروعات الإرشاد الإنتاجي والتسويقي ،ومحطات البحث والتطوير المتخصصة في هذا المجال.كذلك فإن إعطاء حوافز تمويلية وأولوية ائتمانية للاستثمار في مجال تصنيع تلك المنتجات في نفس المنطقة المختارة ،من شأنه أن يقلل من الفاقد الناتج من تلك المنتجات ويزيد القيمة المضافة لها.ولعل ذلك يساير ما تأخذ به الدول المتقدمة ،من حيث التعامل مع الزراعة باعتبارها صناعة تمتد إلي الصناعات التي قبلها ،وتلك التي تعتمد أو ترتبط بها ،ومن ثم تتكامل وتترابط كل هذه الصناعات مع بعضها البعض، مكونة ما اتفق علي تسميته حديثا بإدارة الأعمال الزراعية ،وهو تكامل رأسي وأفقي في نفس الوقت.

٤-١-٤ نماذج لمجالات الاستثمار الزراعي المقترحة :

يمكن إبراز أهم مجالات الاستثمار، والتي تتفق مع الشروط الأربعة السالف الإشارة إليها ،والحاكمة للاستثمارات الزراعية الموجهة للتصدير،علي أن ترتبط تلك المجالات الاستثمارية بمواقع معينة،بمعني ارتباط المجالات المقترحة كأنشطة يمكن أن تستفيد من السياسة الائتمانية المقترحة في مواقع بعينها بغرض إحداث تنمية مكانية ،أو إقليمية معينة. وكما اقترحت دراسة "سالم"[١]، فهناك العديد من المجالات التي يمكن توجيه الاستثمارات إليها ،وهي:

---

(١) محمد حمدي سالم : الصادرات الزراعية المصرية واقعها وآفاقها المستقبلية ،مرجع سابق

١-مجموعة الفاكهة وتتضمن إقامة مشروعات في مجال:

- إنتاج الشتلات و الفسائل.
- إنتاج الفاكهة من أصناف محدودة.
- محطات الفرز والتعبئة والتدريج.

٢- مجموعة الخضر وتتضمن:

- مراكز إنتاج التقاوي و الشتلات باستخدام زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية.
- مشروعات الإنتاج الحقلي للخضر من أصناف محددة مثل الطماطم الشيري و الإسبرجس.وغيرها من الأصناف المطلوبة في الأسواق الدولية.
- محطات الفرز والتعبئة.
- إنتاج الخضر المجمدة.

٣- مجموعة زهور القطف ونباتات الزينة وتتضمن المشروعات التالية:

- إنتاج التقاوي و الشتلات .
- الإنتاج الحقلي لزهور القطف.
- محطات التجهيز و التعبئة.

٤- مجموعة النباتات الطبية و العطرية وتتضمن:

- الإكثار و إنتاج الشتلات باستخدام الطرق الحديثة.
- الإنتاج الحقلي.
- التصنيع و الاستخلاص.
- محطات التعبئة و التجهيز لأغراض التصدير.

٥-مجموعة الأنشطة الخدمية و المعاونة وتتضمن إقامة مشروعات في بعض المجالات مثل خدمات التسويق.

٤-١-٥ السياسة الائتمانية المقترحة لزيادة الاستثمار في مجال التصدير:

شهدت الفترة الأخيرة تغيرات جذرية في السياسة الاقتصادية الزراعية و أدواتها، حيث تقلص دور الدولة و تركت المجال مفتوحا أمام القطاع الخاص، و يمكن استخدام السياسة الائتمانية كأداة لتوجيه الاستثمار الزراعي

obeikandl.com

وخاصة في مجال التصدير ،بما يحقق الأهداف القومية المنشودة من زيادة حجم الصادرات ،ولعل ذلك يشير إلي أهمية دور المؤسسات التمويلية سواء العاملة في مجال السياسة الائتمانية الزراعية المصرية كالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، أو العاملة في مجال تمويل الصادرات كالبنك المصري لتنمية الصادرات أو البنوك التجارية الأخرى، وذلك لتوجيه السياسة الائتمانية للاستثمار في مجالات التصدير الزراعي ،وزيادة فاعلية القطاع الزراعي و الارتقاء بمستوي التكنولوجيا الزراعية المستخدمة.

٤-١-٥-١ بعض معالم السياسة الائتمانية المقترحة:

تجدر الإشارة إلي أن تنشيط دور أي من المؤسسات المالية العاملة في مجال تنمية الصادرات يقتضي إحداث تغيرات أساسية في السياسات الائتمانية يمكن إبراز أهم معالمها في الآتي:

- زيادة الأهمية النسبية للقروض متوسطة الأجل الموجهة للتصدير ضمن هيكل القروض الممنوحة من البنك بهدف تعظيم دوره في توجيه الاستثمارات الزراعية الموجهة للتصدير.
- إحداث نوع من الترابط بين عناصر السياسة الائتمانية وبما يحقق التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج و التصنيع و الخدمات المساندة و ذلك في المناطق المختارة ذات الأولوية للحوافز التمويلية .
- ارتباط السياسة الائتمانية المقترحة بمجموعة من الحوافز تسمح بتعميق أثر هذه السياسة في توجيه الاستثمارات.

و يمكن إيجاز الأهداف الرئيسية للسياسة الائتمانية المقترحة في:

١- زيادة فاعلية المؤسسات المالية العاملة في مجال التنمية الزراعية في توجيه الاستثمارات الزراعية الموجهة للتصدير في المجالات التي سبق الإشارة إليها والتي تتصف بخصائص محددة منها :

- توجيه الاستثمارات لإنتاج منتجات زراعية تصلح للتصدير وتتصف بوجود أسواق خارجية لها.
- توجيه الاستثمارات للأنشطة التصديرية المستخدمة للموارد المحدودة بكفاءة عالية في المناطق المستهدفة.
- توجيه الاستثمارات في المجال التصديري للأنشطة الزراعية التي تستخدم مستويات تكنولوجية متطورة.

- أن يتضمن البرنامج الاستثماري من أجل التصدير في منطقة ما علي الأنشطة الإنتاجية بالإضافة لكافة الأنشطة المكملة كتأمين مدخلات الإنتاج و تسويق المنتج النهائي ،و تصنيعه و الخدمات الزراعية المساندة ،حيث يمكن القول أن السياسة الائتمانية تستهدف تحقيق التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج و التسويق و التصنيع المختلفة ،بما يزيد من كفاءة العملية الإنتاجية ويعظم من القيمة المضافة ،وبالتالي يزيد من القدرة التنافسية لتلك المنتجات.

٢- زيادة فاعلية دور المؤسسات المالية في تنفيذ السياسة الحكومية في استثمار الأراضي الجديدة وخلق بيئات زراعية جديدة متكاملة اقتصاديا و اجتماعيا.

٣- زيادة فاعلية دور المؤسسات المالية في توجيه المنتجين لتطبيق الأنماط التكنولوجية الزراعية الأكثر تطورا،سواء في العمليات الإنتاجية ،أو التسويقية و ذلك بربط معدلات الحوافز الاستثمارية الممنوحة بمستويات التقنية المطبقة.

٤- زيادة دور المؤسسات المالية في المجال الزراعي في تنمية الإنتاج التصديري وإن كان تحقيق هذا الهدف يتم من خلال الأهداف الثلاثة السابقة بمعني أن ترتبط الحوافز التمويلية و الاستثمارية في مجال التصدير بالقدرة علي الإنتاج التصديري.

٤-١-٥-٢ الملامح الرئيسية لخطة العمل المقترحة:

أشارت دراسة سالم[١] إلي أهم ملامح الخطة المقترحة للسياسة الائتمانية في مجال تنمية الصادرات الزراعية ،وهي علي النحو التالي:

(١) إعداد خريطة زراعية لكل من المناطق المستهدفة في الأراضي الجديدة تتضمن طبيعة الأنشطة بكل أنواعها و التي تتناسب مع الموارد المتاحة بالمنطقة من ناحية ،وتتوفر فيها الشروط الأربع السالفة الذكر من ناحية أخري ،بمعني أن تعتمد هذه الخريطة الزراعية علي الميزات النسبية للمنطقة،مع الأخذ في الاعتبار السعة السوقية للأسواق المستوردة للحاصلات المنتجة ،و مستوي التكنولوجيا المقترح،ودرجة التكامل الرأسي و الأفقي بين الأنشطة المختلفة،بالإضافة إلي كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

([١]) محمد حمدي سالم (دكتور) : **الصادرات الزراعية المصرية واقعها وآفاقها المستقبلية**، مرجع سابق.

و تساعد تلك الخريطة علي تحديد الأنشطة التي يوصي بها في كل منطقة من المناطق المستهدفة، والتي سوف تحظى بالحوافز الاستثمارية والتمويلية التي تقدمها السياسة الائتمانية المقترحة.

(٢) إنشاء خطوط ائتمانية جديدة لتمويل الاستثمارات الموجهة للتصدير في كل منطقة من المناطق المستهدفة و استخدام احدث التكنولوجيا المتطورة،بمعني أن موقع النشاط مرتبط بتمويل النشاط ذاته ،علي أن تتصف هذه الخطوط الائتمانية بمميزات منها:

أ- توفير الدعم الفني من الأجهزة و مراكز البحوث الزراعية ذات العلاقة بالنشاط التصديري مما يخفف من تكاليف التنفيذ من ناحية ،و يجنب المستثمرين العديد من المخاطر من ناحية أخري .بالإضافة لتفعيل الدور الذي تقوم به أجهزه البحث العلمي في المجال الزراعي لارتباطه بالواقع العملي.

ب- تتصف خطوط الائتمان بفترات سماح تتناسب مع طبيعة النشاط ذاته،حيث يتم تحديد تلك الفترات لكل نشاط من الأنشطة من خلال دراسات ما قبل الجدوى و التي يمكن إعدادها لتنفيذ هذه الخطة.

جـ تحديد أسعار فائدة تفضيلية للقروض الاستثمارية الموجهة للتصدير، ويقترح المصدرين أن لا تزيد تلك الأسعار عن ٧%،علي أن يتم تقدير الأعباء المالية المترتبة علي ذلك و بحث إمكانية تحمل البنك المركزي جزء من تلك الأعباء مع المؤسسات المالية العاملة في هذا المجال.

ويتضح مما سبق أن التمويل يمكن أن يلعب دورا هاما في تنمية الصادرات الزراعية باعتباره الأداة المؤثرة والفعالة،والتي يمكن بها توجيه استثمار الموارد نحو الإنتاج التصديري ،كما أن استخدام التمويل بصورة مناسبة يساهم في التخصص الإنتاجي للتصدير.ومن ثم تكون السياسة الائتمانية المقترحة، الطريق لإعادة منطقة الموارد الاقتصادية الزراعية المصرية وتحقيقها الاستخدام الاقتصادي الأفضل في ظل المتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة في البنيان الاقتصادي الزراعي المصري ،وخاصة مع اتباع سياسات التحرر الاقتصادي علي مستوي معظم دول العالم.

الفصل الثاني
تطوير نظام التمويل القائم للصادرات
مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى

تمهيد:

شهد تمويل الصادرات منذ بداية التسعينات تقدما كبيرا، كأحد الحوافز التصديرية التي من شأنها زيادة حجم الصادرات، وعلاج الخلل في الميزان التجاري . وقد تعددت صور التمويل وشروطه من دولة لأخرى لتناسب التطور في هذا المجال، والذي لم يقتصر علي الدول المتقدمة ،ولكنه امتداد إلي الدول النامية وخاصة الدول التي أعطت أولوية لقضية التصدير. ويهتم هذا الفصل بمحورين أساسيين ، المحور الأول : يعرض التجربة المصرية في مجال تمويل الصادرات، أما المحور الثاني : فيهتم بتجارب بعض الدول الأخرى في مجال الحوافز التصديرية مع التركيز علي الجانب التمويلي ، وأخيرا يتم وضع مقترح لنظام تمويل الصادرات المصرية ،مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

المحور الأول: التجربة المصرية في مجال تمويل الصادرات:

٤-٢-١ بنك الاستثمار ودورة في تمويل الصادرات:

في إطار تدعيم الصادرات المصرية كأحد الحلول الأساسية لعلاج العجز في الميزان التجاري، تقوم الدولة بتخصيص مبالغ معينة من خلال بنك الاستثمار، كتمويل ميسر لقطاعات التصدير المختلفة ،توزع علي البنوك التجارية المختلفة. ويمنح بنك الاستثمار تلك القروض الميسرة للأنشطة التصديرية بسعر فائدة ٦% ،وتتحمل الخزانة العامة للدولة ٦% ،علي أن تقوم تلك البنوك التجارية ومن بينها البنك المصري لتنمية الصادرات، بإعادة إقراض عملائها بتلك القروض ، بشرط ألا يتجاوز سعر الفائدة ٨% علي الأكثر . وتبلغ مده تلك القروض ٨ سنوات ،مع إعطاء فترة سماح سنه للأنشطة التصديرية قصيرة الأجل ،وسنتين للأنشطة التصديرية طويلة الأجل"[١]" .

ويوضح الجدول رقم (٤-١) المبالغ المخصصة من بنك الاستثمار القومي للبنوك المختلفة كقروض للنشاط التصديري، ويتضح من بيانات الجدول

([١]) بنك الاستثمار القومي : بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٤-١) المبالغ من بنك الاستثمار القومى للبنوك المختلفة كقروض للنشاط التصديري خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠

القيمة مليون جنيه

البنك / المقترض	١٩٩٤/١٩٩٥			١٩٩٥/١٩٩٦			١٩٩٦/١٩٩٧		
	المخصص	المتاح	ما يخص الزراعة	المخصص	المتاح	ما يخص الزراعة	المخصص	المتاح	ما يخص الزراعة
البنك المصري لتنمية الصادرات	٤	٤	*	–	–	–	٢٠	٢٠	٦
البنك الاهلى	٤	٤	*	–	–	–	٣,٧٥٠	٢,٥	١
بنك مصر	٤	٤	*	–	–	–	–	–	–
بنك الاسكندرية	٤	٤	*	–	–	–	٢,٧٥٠	٢,٧٥٠	٢,٠٥
بنك القاهرة	٤	٤	*	–	–	–	–	–	–
بنك الاسكندرية التجارى والبحرى	–	–	–	–	–	–	٥	٥	*
الإجمالي	٢٠	٢٠	*	–	–	–	٣٢,٥	٣٢,٥	–
الجزء المستخدم	١٠,٥٢٨	–	–	–	–	–	٣١,٢٥٠	–	–
الجزء غير المستخدم	٩,٤٧٢	–	–	–	–	–	١,٢٥	–	–

obeikandl.com

تابع جدول رقم (٤-١) المبالغ من بنك الاستثمار القومى للبنوك المختلفة كقروض للنشاط التصديرى
خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	١٩٩٨/١٩٩٧			١٩٩٩/١٩٩٨			٢٠٠٠/١٩٩٩			٢٠٠١/٢٠٠٠		
	المخصص	المتاح	ما يخص الزراعة	المخصص	المتاح	ما يخص الزراعة	المخصص	المتاح	ما يخص الزراعة	المخصص	المتاح	ما يخص الزراعة
البنك المصري لتنمية الصادرات	٢٥	٢٥	*	٥٠	٥٠	٢	١٢٥	١٢٥	–	١٢٥	١٢٥	١٨,٢
البنك الاهلى	١٠	١٠	٢,٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنك مصر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنك الاسكندرية	٥	٢,٥	١,٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنك القاهرة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنك الاسكندرية	٣	٣	*	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التجارى والبحرى الاجمالى	٤٣	٤٠,٥	–	٥٠	٥٠	٢	١٢٥	١٢٥	–	١٢٥	١٢٥	١٨,٢
الجزء المستخدم	٤٠,٥	٥٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الجزء غير المستخدم	٢,٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

* عدم وجود بيانات خاصة لقطاع الزراعى .
– عدم توافر بيانات ، وعدم وجود مبالغ مخصصة .
المصدر : بنك الاستثمار القومى ، بيانات غير منشورة .

obeikandl.com

إنه تم تخصيص ٢٠ مليون جنيه كقروض ميسرة للتصدير في عام ١٩٩٤/١٩٩٥ وبالرغم من إتاحتها بالكامل من خلال بنك الاستثمار القومي ،إلا إنه لم يتم استخدام سوي ١٠,٥٢٨ مليون جنيه منها، بنسبه ٥٢,٦ % من المبلغ المتاح . وفي عام ١٩٩٦/١٩٩٧ تم إتاحه ٣٢,٥ مليون جنيه ، بنسبة ١٠٠% من المبلغ المخصص، وتم استخدام ٣١,٢٥ مليون جنيه، بنسبة ٩٦,٢%من المبلغ المتاح وتم رد باقي المبلغ غير المستخدم لبنك الاستثمار. وفي عام ١٩٩٧/١٩٩٨ تم إتاحه ٤٠,٥ مليون جنيه ، من إجمالي مبلغ ٤٣ مليون جنيه مخصصه لتمويل الصادرات ، وقد تم استخدام المبلغ المتاح بالكامل . وبالمثل فقد تم إتاحه ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٩ ، وقد تم استخدامها بالكامل.

ومن الجدير بالذكر إنه لم يتم تخصيص أي تمويل ميسر للصادرات في العام المالي ١٩٩٥/١٩٩٦ ، بينما قرر مجلس الوزراء بجلسته رقم (١١) بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٦ ، توفير مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه من القروض الميسرة للبنك المصري لتنمية الصادرات ،وذلك لتدعيم الصادرات المصرية للأسواق الخارجية ، وبناء عليه فقد تم تخصيص وإتاحه ٥٠ مليون جنيه المعتمدة من هذه القروض بخطه عام ١٩٩٨/١٩٩٩ بالكامل للبنك المذكور. وفي عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، تم تخصيص مبلغ ١٢٥ مليون جنيه من بنك الاستثمار القومي للمشروعات الجديدة ،علي أن يستغل هذا المبلغ في خلال سنتين، ويشترط أن تقوم تلك المشروعات بتصدير ٣٠-٥٠ % من إنتاجها"[١]".

٤-٢-٢ البنك المصري لتنمية الصادرات:

تم إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣،بغرض تشجيع الصادرات المصرية،و المعاونة في قيام قطاع تصديري،وقد أنشئ البنك بغرض توفير التمويل المناسب للتصدير بأسعار فائدة مخفضة،سواء في مجال تمويل النشاط الجاري، أو في مجال تمويل المشروعات التصديرية. وفي إطار هذا الاهتمام بالتحول إلى الاقتصاد التصديري ، فقد شهدت السنوات الأخيرة تحقيق طفرة في موارد البنك المصري لتنمية الصادرات وزيادة نشاطه ،نتيجة للقروض التي يحصل عليها من بنك الاستثمار القومي والمؤسسات الدولية الأخرى، حيث زاد رأس مال البنك من ٦٩ مليون جنية ،إلي

---

(١) بنك الاستثمار القومي، مرجع سبق ذكره.

٢٥٠مليون جنية،كما حصل البنك علي ما يقرب من ٧٠٠ مليون جنية كقروض ميسرة من المؤسسات الدولية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩،
وقد وصل ما حصل عليه البنك من قروض ميسرة وغير ميسرة ،إلي نحو مليار جنيه.ويقوم البنك المصري لتنمية الصادرات بتوفير القروض الميسرة للتصدير بفائدة تتراوح ما بين ٨-٨,٥ %،بشرط أن يقوم المشروع المستفيد من القرض بتصدير ٣٠%علي الأقل من إنتاجه.

٤-٢-٢-١ مجالات استخدام القروض الميسرة للتصدير:

يشير الجدول رقم (٤-٢) إلي توزيع الاعتماد المخصص من بنك الاستثمار القومي للبنك المصري لتنمية الصادرات عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩، كقروض ميسرة للتصدير، ويتضح من بيانات الجدول أن نسبه المخصص من التمويل الميسر،لقطاع المنتجات الغذائية ، قد بلغت نحو ٢٠%،في حين بلغت تلك النسبة حوالي ٤% لقطاع الزراعة،تمثلت في زيادة صادرات بعض أنواع الفاكهة كالعنب،والموالح،والفراولة.

وبالنسبة للاعتماد المخصص من بنك الاستثمار القومي في العام المالي ١٩٩٩-٢٠٠٠ لنفس البنك المذكور،فتوضح بيانات الجدول رقم (٤-٣) إنه قد بلغ نحو ١٢٥ مليون جنيه ،وقد تم استخدامها بالكامل.وتشير بيانات الجدول إلي أوجه استخدام ذلك القرض الميسر حسب الأنشطة المختلفة،حيث يتضح أن قيمة القروض الميسرة الموجهة للمنتجات الغذائية قد بلغت ١٧,٥ مليون جنيه ،تمثل نحو ١٣,٦% من إجمالي القروض الميسرة المخصصة للبنك هذا العام ،والتي بلغت ١٢٥مليون جنية.وقد تم استخدام هذا القرض في تصدير ما قيمته ٤٠مليون ،من بعض حاصلات الفاكهة كالفراولة ،والعنب ،والموالح.بالإضافة إلي ذلك فقد تم استخدام حوالي ٢١,٥مليون جنية ،تمثل نحو ١٧,٥% في تنمية وتطوير بعض الحاصلات البستانية الأخرى"[١]".

([١]) بنك الاستثمار القومي: تقرير المتابعة الختامي لمشروعات القروض الميسرة ، بيانات غير منشورة ،٢٠٠١.

جدول رقم (٤-٢) توزيع الاعتماد المخصص للصادرات علي الأنشطة المختلفة خلال عام ١٩٩٨-١٩٩٩

القيمة: مليون جنيه

النشا ط	قيمة القروض	%لإجمالي الاعتماد
منتجات غذائية	١٠	٢٠
منتجات زراعية	٢	٤
سجاد وموكيت	٨	١٦
أدوية	١٥	٣٠
أقمشة وبرديات	٥	١٠
ملابس جاهزة	١٠	٢٠
إجمالي	٥٠	١٠٠

المصدر: بنك الاستثمار القومي:تقرير المتابعة الختامي لمشـــروعات القـــروض الميسرة ،بيانات غير منشورة،٢٠٠١.

obeikandl.com

جدول رقم (٤-٣) توزيع الاعتماد المخصص للصادرات علي الأنشطة المختلفة خلال عام ١٩٩٩-٢٠٠٠

القيمة: مليون جنيه

النشاط	قيمة القرض	%لإجمالي الاعتماد	الهدف من القرض
منتجات غذائية	١٧	١٣,٦	تصدير ما قيمته٤٠ مليون جنيه عنب وفراولة وموالح
منسوجات وموكيت وحليج	٣٧,٥	٣٠	تطوير الصادرات لتصل إلي١٠٠ مليون جنية
أدوات صحية وبورسلين	١٢	٩,٦	إضافة خطوط إنتاج حديثة لتطوير المنتج
ملابس جاهزة	١١	٨.٨	تصدير ما قيمته ٤٠ مليون جنية من المنتج
لمبات جاهزة	١٥	١٢	تمويل جزء من الإنفاق الاستثماري لإضافةخطوط إنتاج جديدة
نقل بضائع	٢,٥	٢	تحديث وسائل نقل المنتجات المصدرة.
أدوات طبية	٤	٣,٢	زيادة الطاقة التصديرية
ألومنيوم	٤,٥	٣,٦	إنشاء مصنع لمنتجات الألومنيوم
أنشطة تصديرية متنوعة	٢١,٥	١٧,٢	تطوير وتنمية حاصلات بستانية
الإجمالي	١٢٥	١٠٠	

المصدر: بنك الاستثمار القومي: تقرير المتابعة الختامي لمشروعات القروض الميسرة، بيانات غير منشورة،٢٠٠١.

obeikandi.com

٤-٢-٢-٢ حجم التمويل المقترح لتطوير بعض القطاعات التصديرية:

تشير بيانات الجدول (٤-٤) إلي حجم التمويل المقترح من البنك المصري لتنمية الصادرات ة،كتمويل ميسر لبعض القطاعات الإنتاجية الواعدة. ويتضح من بيانات الجدول إمكانية زيادة حجم الصادرات للمشروعات المستهدفة، من حوالي ٥٠٢ مليون جنية ،إلي نحو ١٣٤٥ مليون جنية،مع إتاحة حوالي ١٩٢٠ فرصة عمل جديدة في خلال مده تتراوح ما بين ٥-٧ سنوات.وتشير البيانات إلي إنه من المتوقع حدوث طفرة في القطاع الزراعي والغذائي والمجمدات حيث تقدر الزيادة المفترضة بنحو ٢٧٥ مليون جنيه،وذلك إذا ما تم توفير ١٢٥ مليون جنيه"[١]".

وقد تمثلت أولويات برنامج البنك المصري لتنمية الصادرات ،في مجال تمويل وتنمية القطاع الزراعي والغذائي والمجمدات بالقروض الميسرة فيما يلي:

- تنمية الزراعات المحمية ،والتي يمكن عن طريقها الحصول علي منتجات عالية الجودة ،وفي غير المواعيد التقليدية،تخصص للتصدير .
- استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة من ميكنة وغيرها في جميع عمليات النقل ،والشحن، والتفريغ، حفاظا علي المنتج المصدر،وتقليل الفاقد.
- تصنيع المنتجات الزراعية وحفظها لاستخدامها علي مدار السنه ،وخاصة في أسواق التصدير ،بعد رفع قيمتها المضافة.
- استخدام أحدث تقنيات الفرز والتعبئة والتغليف للمنتج المصدر ،حتى يستطيع المنافسة في الأسواق الخارجية.
- المساهمة في التجهيزات الخاصة ببعض المطارات التي تقوم بتصدير الخضر والفاكهة .

وبالرغم من توفير القروض التمويلية الميسرة من بنك الاستثمار للنشاط التصديري،إلا أن هناك العديد من المعوقات التمويلية التي تعوق العملية التصديرية ،وتتمثل أهم تلك المعوقات في:

- ارتفاع تكلفة أداء الخدمات التمويلية والمتمثلة في ارتفاع سعر الفائدة علي قروض النشاط التصديري.
- معاملة الصادرات الزراعية كأي نشاط تصديري أخر ،وعدم إعطاء أي مزايا تفضيلية تراعي طبيعة النشاط.

([١]) البنك المصري لتنمية الصادرات : بيانات غير منشورة،١٩٩٩.

جدول رقم (٤-٤) توزيع حجم التمويل المقترح كقروض ميسرة طبقا للقطاعات الإنتاجية الواعدة خلال عام ١٩٩٩-٢٠٠٠

القيمة: مليون جنيه

القطاع المستهدف	حجم التمويل المقترح	حجم التصدير الحالي	حجم التصدير بعد التوسع	الزيادة في حجم الصادرات
الزراعي والغذائي والمجمدات	١٢٥	٢٥	٣٠٠	٢٧٥
الأدوية	٤٠	٥١	١٦٤	١١٣
الصناعات الهندسية	٥٥	٢٩١	٦١٨	٣٢٧
الصناعات النسجية	٣٠	١٣٥	٢٦٣	١٢٨
الإجمالي	٢٥٠	٥٠٢	١٣٤٥	٨٤٣

المصدر: البنك المصري لتنمية الصادرات ، دراسة غير منشورة ، ١٩٩٩.

obeikandl.com

- إحجام البنوك التجارية عن التعامل مع صغار المصدرين لعدم قدرتهم علي توفير الضمانات الكافية للحصول علي قروض للتصدير.
- عدم الإعلام عن البرامج الإقليمية الميسرة لتمويل التجارة.
- ارتفاع أقساط الضمان والتأمين علي الصادرات ،وعدم تغطيتها لكل الأسواق.

ويتضح من العرض السابق ،إنه بالرغم من توفير تمويل ميسر للنهوض بالنشاط التصديري،إلا أن نسبة القطاع الزراعي من هذا التمويل تعد ضئيلة للغاية، بما يقف عقبة أمام تنمية هذا القطاع ، بالإضافة لوجود بعض أوجه القصور في النظام الحالي لتمويل الصادرات. ومن هنا كان لابد من التعرف علي بعض التجارب الناجحة في مجال تمويل الصادرات ،للاستفادة بما يمكن تطبيقه في الواقع المصري للنهوض بالصادرات المصرية.

المحور الثاني: الحوافز التصديرية وتجارب الدول الأخرى في هذا المجال :

٤-٢ -٣ الحوافز التصديرية:

تعد قضية التصدير من القضايا الهامة التي تشغل اهتمام كافه الدول وخاصة الدول النامية ،التي تسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها،ولذلك فقد قامت العديد من الدول ومن بينها مصر،بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي،بهدف إعادة صياغة السياسات الاقتصادية لدعم العملية التصديرية.وتقوم معظم الدول بتقديم بعض الحوافز للمصدرين ،بهدف تشجيعهم وتدعيمهم ،في مواجهه إنتاج الدول الأخرى. وتعرف حوافز التصدير"[١]" علي إنها معاملة تفضيلية للمؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها،بالمقارنة مع المؤسسات التي تبيع إنتاجها في السوق المحلي.وتتعدد أنواع حوافز التصدير ومن أهمها الحوافز الجمركية،والحوافز الضريبية ،والحوافز التمويلية والتي تهتم بها هذه الدراسة.

٤-٢-٣-١ الحوافز الجمركية:

تعتبر الرسوم الجمركية من أهم الوسائل التي يمكن عن طريقه تفضيل المصدرين ،ومنحهم حافز علي زيادة صادراتهم بشكل ملموس.وقد استخدمت

([١]) عبد العزيز فهمي(دكتور) : المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، دار النهضة العربية بيروت ،١٩٨٦.

العديد من الدول النامية الرائدة في مجال تنمية الصادرات ،هذه الوسيلة متمثلة في:

- إعفاء المصدرين تماما من الرسوم الجمركية علي المكونات الأجنبية والآلات والمعدات اللازمة للإنتاج التصديري.
- السماح للمصدر باسترداد الرسوم الجمركية التي دفعت عند استيراد عناصر الإنتاج الأجنبية،وذلك في حالة نجاح العملية التصديرية وهو ما يعرف بنظام الدروباك. بالإضافة للإعفاء المؤقت من الضرائب والرسوم لمكونات السلع المصدرة نظير تعهد أو خطاب ضمان ،وذلك خلال فترة معينة من تاريخ الاسترداد.

٤-٢-٣-٢ الحوافز الضريبية:

تلجأ بعض الدول إلي تلك الحوافز لتشجيع المصدرين علي زيادة صادراتهم، وتتمثل هذه الحوافز في الإعفاء الكامل أو الجزئي للدخل المتحقق من الصادرات. ومن أمثلة تلك الحوافز:

- **الإعفاء الضريبي Tax Holidays**:حيث يمنح المصدر إعفاء كامل أو جزئي من الخضوع للضريبة.
- **الخصم الضريبي Tax Rabates**: حيث يمنح المصدر إعفاء من نسبة معينة من قيمة الصادرات ،تخصم من الأرباح قبل خضوعها للضريبة.
- **شهادات الائتمان الضريبي**:وهي ائتمان ضريبي يمنح للمصدر لدفع التزاماته الضريبية،ويتوقف حجم الائتمان علي أداء المصدر ،وحجم صادراته.

٤-٢-٣-٣ الحوافز التمويلي:

تلجأ الكثير من الدول النامية التي تتبع سياسة تشجيع الصادرات،إلي إيجاد نظام خاص لتمويل صادراتها،يتلاءم مع طبيعة هذه الصادرات،واحتياجات كل من المصدر والمستورد الأجنبي،وتنقسم الحوافز التمويلية إلي:

(أ) **ائتمان المصدر**:حيث يتم منح المصدر قروض ميسرة بأسعار فائدة تفضيلية، مخفضة عن أسعار الفائدة السائدة في السوق ،وذلك لاستخدامها في النشاط التصديري.وتنقسم تلك القروض إلي :

obeikandl.com

تمويل ما قبل الشحن: وتستخدم تلك القروض لإمداد المصدر برأس المال اللازم، لتجهيز وإعداد السلع موضوع عقد التصدير في الفترة ما بين استلام أمر التصدير ،وبين تاريخ الشحن.
تمويل ما بعد الشحن:وتستخدم تلك القروض لتمويل المصدر في الفترة ما بين تاريخ شحن البضاعة المصدرة ،وحصوله علي حصيلة صادراته.
(ب)**ائتمان المستورد**:وهو تسهيل يمنح للمشتري الأجنبي ،عن طريق بنك في بلد المصدر ،حيث يحصل المصدر علي حصيلة صادراته ،بمجرد تقديم مستندات الشحن للبنك الذي سيتولى دفع قيمة السلعة المصدرة ،نيابة عن المستورد.ويعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر الوسائل ترويجا للصادرات، خاصة الموجه لأسواق الدول النامية والتي تعاني من مشاكل في الدفع.
(ج)**ضمان ائتمان الصادرات**:يعد من الحوافز التمويلية الهامة،حيث يحمي المصدر من مخاطر التصدير ،سواء كانت تجارية وترجع إلي المستورد نفسه،كعجزه عن الدفع ،أو غير تجارية ،كالمخاطر السياسية.

٤-٢-٤ تجارب بعض الدول في مجال تنمية الصادرات:

يعد النهوض بالاقتصاد القومي وتحقيق طفرة في الصادرات ،من الأهداف الأولى التي تسعي إليها أغلب الدول في الفترة الحالية ،وتنتهج تلك الدول بعض السياسات التي من شأنها تحقيق تلك الأهداف ،ومن ثم فيعتبر التعرف علي التجارب الناجحة لتلك الدول من الأمور الهامة التي يمكن أن تساهم في النهوض بالصادرات المصرية،والتي يمكن الاستفادة منها في مصر.

٤-٢-٤-١ التجربة التركية:

تعد التجربة التركية"[١]" في مجال حوافز التصدير والنهوض بالصادرات،من التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة ببعض جوانبها وتطبيقها في الواقع المصري.ويعتبر إنشاء بنك التصدير التركي ،من الأمور التي لعبت دورا هاما

([١]) وزارة التجارة الخارجية ، التمثيل التجاري : النظام الحالي لحوافز التصدير في تركيا ، تقرير غير منشور،١٩٩٧.

في تنمية الصادرات التركية،وفتح أسواق جديدة لها ،منذ إنشـــائه فـــي بدايـــة الثمانينات وحتى الأن.

ويقوم البنك بتقديم ائتمان للعمليات التصديرية ،من خلال البرامج الائتمانية التـــي ينظمها ،والتي تتمثل في :

- **برامج الائتمان قصيرة الأجل:**وتشمل برنامج الائتمان قبل الشحن بالعملـــة المحلية(الليرة) ،وبرنامج الائتمان قبل الشحن بالعملة الحرة،بالإضافة لبرنامج الائتمان الخاص بشركات التجارة الخارجية.
- **برامج الائتمان متوسطة وطويلة الأجل:** ومنها البرنامج المنسق مع البنك الإسلامي للتنمية ،والخاص بتمويل الصادرات،ومثيله للـــواردات،بالإضافـــة لخطابات الضمان الخاصة بالتصدير.

وقد قامت الحكومة التركية بدعم سعر الفائدة علي قروض التصديـــر ،مـــن خلال إنشاء صندوق إعادة دفع فارق سعر الفائدة * ،والذي يوكـــل إليـــه دعـــم قروض التصدير ،بدفع فارق سعر الفائدة علي القروض التي تمنحـــها البنـــوك التجارية لهذا النشاط،والذي يتراوح ما بين ٧-٩%.وقد تم تغيير هذا النظام بعـــد عام ١٩٨٥،حيث أصبح البنك المركزي التركي لا يقوم بتقديم أي دعم حتى يتـــم تنفيذ العملية التصديرية.وقد استحدثت بعض البرامج الأخرى ،والتي من شـــأنها تنمية الصادرات التركية ،مع مراعاة أن تتواءم تلك البرامج مع التزامات تركيـــا تجاه منظمة التجارة العالمية*،والتي حظرت الدعم المباشر للتصدير.ومـــن هـــذه البرامج:

- المساهمة في تكاليف بحوث الأسواق للشركات الصغيرة والمتوسطة،علي أن لا تتجاوز تلك المساهمة ٧٥٠٠ دولار للمشروع البحثي الواحد ،وبحـــد أقصي ١٥٠٠٠ دولار للشركة الواحدة سنويا.
- المساهمة في تكاليف إنشاء شركات التجارة الخارجية لفروع ومخازن لها بالخارج لترويج منتجاتها،ويتم ذلك بالحصول علي دعم يعادل نحـــو ٥٠% من تكاليف الإيجار لتلك الفروع خلال السنه الأولي،٣٠% خلال السنه الثانية ،بحد أقصي ٥٠ ألف دولار سنويا.كما تساهم الحكومة بحوالي ٣٠% مـــن تكاليف الدعاية للمنتجات التركية المصدرة في السنه الأولـــي،٢٠%خـــلال السنه الثانية،بما لا يزيد عن ٣٠ ألف دولار سنويا.

---

* Interest Rebate Fund.
* World Trade Organization.

- تقديم منح أو قروض ميسرة لدعم البحوث وتطوير المشروعات،علي ألا يتجاوز ذلك الدعم ٦٠% من تكاليف إعداد البحوث ،والتي يجب ألا تتجاوز مده إعدادها ثلاث سنوات ،وغالبا ما تستخدم تلك القروض للشركات الصناعية .
- تغطية نحو ٥٠% من تكاليف المشاركة في المعارض الدولية ،عن طريق منح لا ترد ،لتشجيع المصدرين علي الاشتراك في المعارض،والانتشار في الأسواق الخارجية.

بالإضافة إلى ذلك فتتمتع الصادرات التركية بحوافز تصدير أخري ،مثل ما يعرف بمكافأة التصدير ،والتي تمنح للشركات التركية المصدرة كنسبة من قيمة صادراتها ،تتراوح ما بين ٥-٢٠%.

٤-٢-٤-٢ التجربة المغربية"[١]":

تتشابه الظروف الاقتصادية للمغرب مع مثيلتها في مصر،من حيث وجود عجز في الميزان التجاري للبلدين. ولقد أنتهج البلدين سياسة الإصلاح الاقتصادي لعلاج ذلك العجز ،بالإضافة لتطبيق المغرب لبعض الحوافز التصديرية ،والتي يمكن أن تطبق في مصر لعلاج تلك المشكلة.وتعد التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات قبل الشحن من الحوافز الهامة التي تستخدم في مجال ائتمان الصادرات،حيث يتم توفير التمويل قصير الأجل للصادرات من خلال قروض التصدير السابقة للشحن بسعر فائدة يتراوح ما بين ٥-٧% والتي تمكن المصدرين من الوفاء بطلبات عملائهم ،دون زيادة أعباء التمويل عليهم . ويتم تحديد التمويل السابق للشحن لكل مصدر اعتمادا علي حجم مبيعاته في السنه السابقة،ولا يخضع هذا التمويل للقيود المفروضة علي التوسع في إقراض البنوك التجارية.

بالإضافة إلي ذلك ،فيقدم البنك المغربي اعتمادات التصدير متوسطة وطويلة الأجل للسلع الرأسمالية،والتي تقدر قيمتها المضافة المحلية بحوالي ٣٠% علي الأقل،علي أن تقدم تلك الاعتمادات بالعملة المحلية،أو بأي عملة أخري يحددها البنك ،بفائدة ٨%، وبحد أقصي ٨ سنوات لتلك الاعتمادات.

---

(١) محمد حمدي سالم (دكتور) : وسائل زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية ،مرجع سابق.

وفي مجال ضمان ائتمان الصادرات ،فتقوم المغرب بتغطية المخاطر التجارية بنسبه ٧٠-٨٠% ،أما المخاطر السياسية فتغطي بنسبة ٨٠-٩٠% .

ويعد إتاحة ما يعادل ٣% من النقد الأجنبي سنويا كحصة من مبيعات المصدر ،من الحوافز التصديرية الهامة المطبقة في المغرب والتي لها تأثير إيجابي علي زيادة الصادرات المغربية ،حيث يكون للمصدر مطلق الحرية في كيفية التصرف في تلك النسبة .كما يتم استخدام نظامي السماح المؤقت والدروباك. ويحصل المصدر علي اعتماد جمركي مساو لإجمالي الرسوم التي تم دفعها علي المواد الخام التي دخلت في المنتجات تامة الصنع التي تم تصديرها، ويمكن للمصدر في هذه الحالة استخدام هذا الاعتماد في استيراد سلع شبيهه مؤقتا،وهو ما يعرف بالتصدير السابق Prior Export .وتشجيعا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم علي التصدير ،تقوم الحكومة المغربية بإعفاء الشركات التي تتجاوز قيمة صادراتها ١٠ مليون جنية ،من ضرائب الأرباح لمده ١٠ سنوات .

٤-٢-٤-٣ التجربة التونسية"[١]":

تطبق الحكومة التونسية العديد من الإجراءات والحوافز التصديرية ،التي تساعد علي زيادة الصادرات ودفع عجلة التنمية.ويعتبر إنشاء صندوق دعم الصادرات من أهم الحوافز التي تمت في هذا المجال،حيث يقوم مركز النهوض بالصادرات التونسية بالإشراف علي هذا الصندوق ،والذي يساهم في تغطية تكاليف دراسات الأسواق للمنتجات التونسية المصدرة،بالإضافة لتوفير الصندوق لقروض تصديرية ،بحيث لا تتعدى نسبة القروض ٨٠%من التكلفة الإجمالية للعملية التي يغطيها ذلك القرض.

ويتم تقديم تمويل للصادرات،يتمثل في قروض قصيرة الأجل سابقة للشحن،وقروض متوسطة الأجل للتصدير،بالإضافة لتوفير خدمة التأمين علي القروض التصديرية.وتشجيعا للصادرات التونسية،فقد تم إنشاء مناطق حرة تتمتع بالعديد من المميزات،كإعفاء الأنشطة الزراعية من الضرائب لمده ١٠ سنوات ، والمساهمة في برامج التدريب التي تساعد علي إدخال التكنولوجيا

([١]) سماح ربيع (مستشار تجاري) **:حوافز التصدير التونسية** ،تقرير غير منشور ،سفارة جمهورية مصر العربية تونس، المكتب التجاري ،١٩٩٦.

المتطورة،بالإضافة للإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للشركات التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل. ولقد قامت الحكومة التونسية بإلغاء العديد من القيود المصرفية، بالإضافة لتطبيق نظام الدروباك، مع الاهتمام بتوفير البنية الأساسية للتصدير،والمتمثلة في تطوير الطرق والموانى ،وشبكة الاتصالات.

٤-٢-٤-٤التجربة الإسرائيلية"[١]":

يعتبر التصدير هو المحرك الرئيسي لانتعاش الاقتصاد الإسرائيلي ،حيث يعتبر فتح أسواق تصديرية جديدة أمام الصادرات ، من الأهداف الرئيسية التي يسعى المسئولون لتحقيقها. وفي إطار ذلك الهدف ،فقد أنشأ المصدرين وبتشجيع من الحكومة، معهد التصدير الإسرائيلي ، بالإضافة للمؤسسات الاقتصادية المختلفة. ويقوم المعهد بتقديم الخدمات التسويقية المختلفة للمصدرين من دراسات عن الأسواق الواعدة، وتعزيز العلاقات التجارية في الأسواق الحالية للصادرات الإسرائيلية، بالإضافة لرعاية مصالح المصدرين بالخارج، وتقديم الإرشاد لصغار المصدرين في هذا المجال.

كما تم إنشاء صندوق لتشجيع التسويق خارج البلاد ،عن طريق المشاركة في إنشاء البنية الأساسية للتسويق بالنسبة للمصدر والتي من شأنها زيادة حجم الصادرات،كمحطات الفرز،والتعبئة،والتغليف.كما يقدم الصندوق مساهمات في برامج التسويق المدروسة للصادرات،والتي لها انعكاسات إيجابية علي أنشطة التسويق الحديثة للصادرات،ويقوم الصندوق بتمويل أربع فئات من المصدرين:

- **المصدر المبتدئ:**وهو المصدر الذي تتعدي حجم صادراته ١٠٠ألف دولار في السنة، حيث يستطيع الحصول علي تمويل بنسبة ٥٠% ،بالإضافة إلي ٥٠ ساعة استشارية لإعداد برامج تسويقية سليمة.
- **المصدر الصغير:**وهو المصدر الذي يتراوح حجم صادراته ما بين ١٠٠ ألف إلي ٢ مليون دولار سنويا ،حيث يمكنه الحصول علي تمويل حتى ٥٠ ألف دولار،تستخدم في الأنشطة التسويقية،كدراسة الأسواق،والمعارض.

---

(١) مجدي فرحات (دكتور) : أنظمة حوافز التصدير المطبقة في إسرائيل ، تقرير غير منشور، سفارة جمهورية مصر العربية ، المكتب التجاري ،١٩٩٦.

- **المصدر المتوسط:**وهو المصدر الذي يتراوح حجم صادراته ما بين ٢ إلي ١٥ مليون دولار ،ويحصل في هذه الحالة علي تمويل بحد أقصي ٤٠ ألف دولار،لتحقيق أهدافه الموضوعة.
- **المصدر الكبير:**وهو المصدر الذي تزيد صادراته عن ١٥ مليون دولار،ويعامل كمعاملة المصدر المتوسط.

وفي مجال زيادة الصادرات الإسرائيلية للأسواق الخارجية،فقد تم الاهتمام بإنشاء جهاز تسويقي ذو كفاءة عالية،يعتمد علي توفير كافة المعلومات التي يحتاجها المصدر في العملية التصديرية، وقد تم إنشاء شركة "أجرسكو"Agresco في هذا المجال"[١]"،وهي الشركة المسئولة عن تنظيم القطاع الزراعي بأكمله،والإنتاج من أجل التصدير.وقد قامت الشركة بإنشاء مكاتب توزيع لها في الأسواق التصديرية الرئيسية مثل باريس، ولندن، وفرانكفورت، وفينا، ونيويورك، بالإضافة للمراكز الأوربية التي تم إنشائها،كمركز الزهور في فرانكفورت،ومركز الخضر والفاكهة في باريس،وتقوم تلك المراكز بتوزيع الحاصلات الزراعية المصدرة لدول الاتحاد الأوربي.

وتجدر الإشارة إلي إنه تشجيعا لزيادة وانتشار الصادرات الإسرائيلية في الأسواق الخارجية، تقوم الحكومة بإعطاء المصدر الذي يقوم بتصدير المنتجات الزراعية لأحد الأسواق التصديرية لأول مرة ،ما يقرب من ٨٠% من إجمالي العملية التصديرية،تشجيعا للمصدرين علي فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم.

٤-٢-٤-٥ التجربة الهندية"[٢]":

تسعي الهند لتحقيق زيادة مستمرة في العائد من التصدير،وذلك بزيادة وتطوير الإنتاج الموجه للتصدير،مع الحفاظ علي كميات مناسبة من السلع المصدرة،لعدم تعرضها لفقد أي من أسواقها التصديرية الحالية.وفي إطار ذلك

([١])تشأت نبيل الوكيل:<u>التجربة الإسرائيلية في تنمية الصادرات وكيفية الاستفادة منها في مصر</u>،رسالة ماجستير،مرجع سابق.

([٢])محمد حمدي سالم(دكتور) : <u>وسائل زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية</u>،مرجع سابق.

تقدم الحكومة الهندية العديد من الحوافز للمصدرين ،بهدف زيادة قدرتهم التنافسية للسلع المصدرة في الأسواق الخارجية.

ويعتبر إنشاء صندوق تنمية الصادرات من أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال،ويهدف هذا الصندوق لتمويل المشروعات الخاصة بتطوير السلع المصدرة،وأسواقها الخارجية.ويقدم الصندوق دعما للصادرات في صور مختلفة، كدعم أسعار الفائدة علي القروض الموجهة للتصدير،والدعم النقدي التعويضي لبعض أنواع الصادرات.وتحدد معدلات ذلك الدعم كنسبة مئوية من قيمة الصادرات،علي أن يعاد النظر في تلك النسبة كل ثلاث سنوات.ويسهم هذا النظام في تعويض المصدرين عن ارتفاع أسعار الفائدة علي رأس المال الموجه للتصدير،والضرائب غير المباشرة ،وغيرها من البنود التي تؤدي لارتفاع تكاليف العملية التصديرية.كما قامت الهند بإنشاء مؤسسة ائتمان وضمان الصادرات والتي تقدم العديد من الخدمات للمصدرين،والتي من أهمها تقديم تمويل تفضيلي للصادرات،للمساهمة في ترويج السلع المصدرة،بالإضافة لتوفير الضمانات التي تطلبها المؤسسات الائتمانية من المصدرين للحصول علي قروض للنشاط التصديري،وتتيح تلك المؤسسة خدمات التأمين للمصدرين ضد المخاطر التي تعوق أو تأخر استلام قيمة السلع المصدرة.

ويقدم بنك التصدير والاستيراد الهندي المساعدات المالية للمصدرين والمستوردين ، من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية لكليهما، بالإضافة لإعادة البنك لتمويل البنوك التجارية للصادرات المؤجلة السداد. وتتراوح أسعار الفائدة للائتمان التصديري بالروبية بين ١٢% لقروض ما بعد الشحن حتى ٣٠ يوما ١٢,٥%من ٣١ يوما حتى ٦٠ يوما،١٣% من ٦١ حتى ٩٠ يوما ،١٥%أكثر من ٩٠ يوما.وفي مجال تشجيع المصدرين علي الاقتراض ،فقد تم توفير ائتمان للتصدير بأسعار فائدة مخفضة تصل إلي ١١% لبعض المصدرين الذين يسددون قروضهم بشكل منتظم ،ولا يواجهون أي مشاكل في هذا المجال"[١]".

ويعد إنشاء مشروعات تصديرية متخصصة ،من السياسات الهامة التي انتهجتها الهند لزيادة صادراتها إلي الأسواق الخارجية. وتقدم الحكومة الهندية

---

(١) أيوب محمد أيوب: أسعار فائدة مرنة علي ائتمان التصدير،تقرير غير منشور،سفارة جمهورية مصر العربية،المكتب التجاري الاقتصادي،نيودلهي،١٩٩٧.

العديد من الحوافز التي من شأنها تشجيع مثل تلك المشروعات ،كإعفاء تلك المشروعات من الرسوم الجمركية علي السلع الرأسمالية المستوردة ومستلزمات الإنتاج. ويشترط أن تخص تلك المشروعات إنتاجها بالكامل للتصدير لمده ١٠ سنوات. وتجدر الإشارة إلي إنه يمكن الاستفادة من إقامة تلك المشروعات في مصر ، مع إجراء بعض التعديلات عليها.

٤-٢-٤-٦ التجربة القبرصية:

تعتبر المنتجات الزراعية كالبطاطس،والخضراوات الطازجة، والموالح، والعنب، من أهم الصادرات القبرصية التي يتم الاهتمام بها بهدف تنميتها، وزيادة٠ انتشارها في الأسواق الخارجية.وفي إطار ذلك ،فقد اتبعت الحكومة القبرصية بعض البرامج الفعالة ، لتنشيط صادراتها في حالة تعثر المستورد الأجنبي في السداد.بالإضافة إلي ذلك ،تقدم الحكومة القبرصية ضمان حكومة للمصدر،للحصول علي تسهيلات ائتمانية من البنوك.وتشارك قبرص سنويا في المعارض والأسواق الخارجية،بهدف الترويج لصادراتها.وتشجيعا للمصدرين علي زيادة حجم صادراتهم،فيتم منح المصدرين المتميزين شهادات تقديرية"[١]".

٤-٢-٥ تصور مقترح لبرنامج تمويلي للصادرات:

يتضح من العرض السابق انخفاض نصيب الصادرات الزراعية من القروض المخصصة للأنشطة التصديرية المختلفة، علاوة علي وجود بعض المشاكل التي تقف عقبة أمام تنمية الصادرات الزراعية بصفة عامة، والتي يمكن إيجازها في:

- **مشاكل متعلقة بالخدمات المالية والمصرفية وتتمثل في التالي :**

١. ارتفاع تكاليف أداء الخدمات المالية والمتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض التصديرية، بالإضافة لارتفاع المصاريف والعمولات.

([١])حسن البنا :**برامج وأنظمة حوافز التصدير المطبقة في قبرص**،تقرير غير منشور،سفارة جمهورية مصر العربية،مكتب التمثيل التجاري،١٩٩٦.

٢. ارتفاع أقساط الضمان والتأمين علي الصادرات.
٣. صعوبة توفير الضمانات المطلوبة للحصول علي قرض تصديري لدي عدد كبير من المصدرين الزراعيين.
٤. عدم وجود نظام محدد لتمويل الصادرات الزراعية يراعي طبيعة هذا النشاط .
٥. ضعف الإعلام عن القروض الأجنبية الميسرة للنشاط التصديري، وضعف استفادة المصدرين منها.

- **مشاكل متعلقة بالنواحي الفنية والإنتاجية ومنها :**

١. ارتفاع تكاليف الإنتاج.
٢. تخلف تكنولوجيا الإنتاج.
٣. ضعف حلقات الإنتاج والتسويق.
٤. ندرة التخصص في الإنتاج القابل للتصدير.

- **مشاكل عامة ومنها :**

١. ارتفاع تكاليف الشحن وخاصة الجوي، وقلة الفراغات المتاحة .
٢. انخفاض مستوي جودة التعبئة، والتغليف للمنتجات المصرية المصدرة .
٣. ضعف إمكانيات النقل الداخلي والتخزين المرتبط بالتصدير،وخاصة في موانى التصدير.
٤. ضعف الاهتمام بالأساليب الحديثة لتسويق الصادرات المصرية .

ومن هنا تأتي أهمية وضع برنامج محدد لتنمية الصادرات المصرية، باستخدام العديد من الحوافز التصديرية وعلي رأسها الحوافز التمويلية. مع الاستفادة من تجارب بعض الدول التي قامت بتنفيذ برامج مشابهة في هذا المجال.

openkandil.com

وفي هذا الشأن يمكن وضع تصور مقترح لهذا البرنامج تتمثل أهم محاوره في المجالات الآتية :

١. في مجال الاستثمار التصديري:

يعد الاتجاه إلي الاستثمار التصديري من أهم المجالات التي من شـــأنها العمل علي زيادة الصادرات الزراعية، لما له من دور كبير في حل العديد مـــن المشاكل الحالية كندرة التخصص في الإنتاج، وتخلف التكنولوجيا المســـتخدمة. ولهذا يقترح إعطاء الأولوية للاستثمارات التي ترتكز علي استخدام التكنولوجيـــا الحديثة. بالإضافة للاستثمارات التي تتسم منتجاتها بالسعة السوقية، وغير كثيفـــة الاستخدام للموارد المحددة.

وفي هذا الشأن يمكن استخدام الحوافز التمويلية المتمثلة في تقديـــم قـــروض ميسرة نسبيا للنشاط التصديري للعمل علي جذب الاستثمارات في هذا المجـــال، عن طريق إقامة مناطق إنتاجية متخصصة للتصدير، تتسم بالتكامل الرأسي بيـــن كافة الخدمات الإنتاجية، والتسويقية، والبحثية، تستهدف تلبية احتياجات الأســـواق الخارجية. ويمكن التركيز في هذا المجال علي إنتاج الحاصلات غير التقليديـــة كبعض أنواع الخضر والفاكهة، والنباتات الطبية و العطرية.

٢. في مجال تطوير النظام القائم :

يقترح أن يراعي البرنامج التمويلي المقترح عدة نقاط من شأنها تطويـــر وتحسين الأداء للنظام الحالي، وتتمثل أهم تلك النقاط في :

- توفير قروض ميسرة قصيرة الأجل للأنشطة التصديرية الجارية بفائدة لا تتعدي ٧%، بالإضافة إلي قروض طويلـــة الأجـــل لتمويـــل الاســـتثمارات المستهدفة تنمية الإنتاج التصديري.
- ضرورة إيجاد بديل لمشكلة صعوبة الضمانات التي تواجه عدد كبير مـــن المصدرين، كإنشاء صناديق للتأمين الجماعي.
- تخفيض تكاليف أداء خدمات التأمين وخاصة للسلع التصديرية الواعدة.
- العمل علي استخدام الآليات الحديثة لتمويل الصادرات كائتمان المشـــتري وغيره.

obeikandl.com

- زيادة الوعي لدي العاملين بالبنوك التجارية لتسهيل إجراءات الاقتراض التصديري.
- الإعلام عن البرامج الإقليمية والقروض الأجنبية الميسرة لتمويل الصادرات لزيادة نسبة استفادة المصدرين منها.

٣. في مجال حوافز التصدير

يجب أن يتضمن البرنامج التمويلي المقترح مجموعة من الحوافز التصديرية التي من شأنها تشجيع المصدرين علي زيادة استثماراتهم في النشاط التصديري، مع إمكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول (التي سبق ذكرها) والتي قد قامت بتنفيذ برامج محددة كحوافز للتصدير.

ومن أهم حوافز التصدير التي يمكن إدراجها ضمن البرنامج التمويلي المقترح:

- إنشاء صندوق لتمويل البنية الأساسية التسويقية للمصدرين حسب حجم صادراتهم.
- تغطية نسبة من تكاليف المساهمة في المعارض الدولية.
- إنشاء مناطق تصديرية زراعية حرة، تعفي من الجمارك، ومن الضرائب لمدة طويلة قد تمتد إلي خمسة عشر عاما.
- دعم أسعار الفائدة علي قروض النشاط التصديري.
- تسهيل العمل بنظام الدروباك والذي يسمح باسترداد الرسوم والضرائب المدفوعة علي المواد الخام والمستوردة، إذا تم تصدير المنتج النهائي.
- تقديم مميزات تفضيلية للشركات التي تقوم بتصدير ١٠٠% من إنتاجها.
- منح مكافأة تصدير للمصدرين المتميزين.
- تقديم دعم مادي لبعض السلع وخاصة في بعض الأسواق لزيادة القدرة التنافسية لهم ،مماثل للسياسة التحفيزية التي طبقت للأرز ، والبرتقال في الموسم التصديري ٢٠٠٠/٢٠٠١ .
- المساهمة في تكاليف بحوث الأسواق لشركات التصدير الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبنسبة ٥٠% من هذه التكاليف، وفي حدود سقوف مالية يتم تحديدها .

- المساهمة في إعداد و تدريب الكوادر التسويقية اللازمة للمساهمة في تسويق الصادرات المصرية باستخدام النظم الحديثة.
- تبني خطوط ائتمانية متخصصة لتحديث التكنولوجيا المستخدمة في كافة المجالات التي من شأنها تحسين جودة المنتج المصدر.

ويعد استخدام التقنيات الحديثة فى البنوك كالتجارة الإلكترونية من أهم الخيارات الملحة أمام الاقتصاد المصرى للتغلب على العديد من المشاكل التى تواجه المتعاملين فى القطاع التصديرى . حيث ان استخدام تلك التقنيات يسمح بتوفير كافة المعلومات المتعلقة بالسلع المصدرة وأسعارها ، ومصاريف النقل والشحن، والرسوم الجمركية، والتأمين ، وطرق التسليم ، بالإضافة لكيفية تسويه المعلومات المالية .

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذا النوع من التبادل الإلكتروني فى البنوك يؤدى لتغيير أنماط التعامل وتسوية المعاملات، بالإضافة لرفع الوعى المصرفى وتوفير نفقات إعداد المستندات، مما يوفر الكثير من الجهد والوقت والمال على المتعاملين فى القطاع التصديرى .

ويذكر فى هذا المجال انه تم تأسيس اللجنه الوطنية للتجارة الإلكترونية عام ١٩٩٩ تحت رعاية وزارة التجارة الخارجية .

ومما سبق يتضح ضرورة ربط السياسة الائتمانية بمجموعة من الحوافز التي من شأنها تشجيع المصدرين علي الإنتاج التصديري، مع التركيز علي إنشاء مشروعات متخصصة تصديريا ومتكاملة رأسيا، تساعد علي التغلب علي بعض المشكلات الحالية التي تواجه الصادرات المصرية.

وتجدر الإشارة إلى انه يتم حاليا بحث توفير وسائل جديدة لتمويل الصادرات المصرية خاصة من مؤسسات التمويل المحلية والدولية ، حيث ان نقص التمويل يعتبر من الأمور الهامة فى الفترة الحالية بالإضافة لعدم توافر نظم كافية لتامين الصادرات[١] .

---

[١] جريدة الاهرام ، ٢٠٠٢/٣/٥ ، صـ ١٧

الملخص

تتصدر قضية تنمية الصادرات قائمة اهتمامات كافة الأجهزة المعنية بالدولة، باعتبار أن التصدير هو المحرك الأساسي لعملية التنمية. وانطلاقا من أن تنمية الصادرات المصرية بصفة عامة، أصبحت ضرورة حتمية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ، فقد زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة في محاولة لإيجاد مناخ تصديري أفضل يساعد علي علاج العجز المتزايد في الميزان التجاري، حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية إلى نحو ٣٣,٨ %عام ٢٠٠٠ مقابل ٤٦,٧ % عام ١٩٩١ .

وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي، إلا إنه يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة صادرات هذا القطاع في إجمالي الصادرات الكلية حيث تقدر بنحو ١٢,٨% كمتوسط للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠. وعلي جانب أخر فقد انخفضت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من نحو ٢٣,٤% عام ١٩٩١ إلى نحو ١٩% عام ٢٠٠٠ ، الأمر الذي يعكس ضرورة العمل علي دراسة أسباب ذلك الانخفاض في محاولة لإزالة المعوقات التي تقف عقبة أمام زيادة الصادرات الزراعية، وخاصة إنه يمكن زيادة مساهمتها في زيادة الصادرات الكلية في الفترة القادمة.

وبالرغم من وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تقف عقبة أمام تنمية الصادرات الزراعية ، والتي من أهمها ارتفاع تكلفة المنتجات المصدرة، وارتفاع تكاليف الشحن وخلافة ،إلا أن موضوع هذه الدراسة يركز أساساً علي مشكلة تمويل الصادرات، باعتبار أن عملية التصدير في كافة مراحلها بدءاً من مرحلة بحوث السوق، وعملية الإنتاج، والتسويق ، في حاجة دائمة ومستمرة لتوفير خدمات التمويل.

وتكمن **مشكلة الدراسة** في عدم وجود نظام تمويلي محدد المعالم للصادرات، مما ينعكس في عدم كفاية فرص الوصول إلي مصادر تمويل تفضيلية للصادرات بما يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية .وتظهر هذه المشكلة بشكل كبير بالنسبة للصادرات الزراعية، وذلك لطبيعتها الخاصة والتي أدت لإحجام الكثير من البنوك عن تمويل مثل هذه الأنشطة التصديرية ، لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

وتهدف الدراسة إلي وضع إطار مقترح لنظام تمويلي جديد للصادرات الزراعية يساعد علي زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ، ويتآتى تحقيق هذا الهدف من خلال :

١. دراسة الوضع الحالي للصادرات الزراعية المصرية من خلال هيكلها السلعي، وهيكلها السوقي.
٢. التعرف علي الوضع الحالي لتمويل الصادرات الزراعية ومشاكله، ومقترحات المصدرين لحل تلك المشاكل.
٣. التعرف علي الاتجاهات الحديثة في مجال حوافز التصدير بصفة عامة، وتمويل الصادرات علي وجه الخصوص،وذلك من خلال تجارب بعض الدول في هذا المجال.

هذا **وتعتمد الدراسة** علي بيانات من مصادر أولية، حيث تم إجراء دراسة ميدانية لعينة من مصدري الحاصلات الزراعية، وتم استخدام استمارات الاستقصاء الميداني للحصول علي البيانات المطلوبة .بالإضافة إلي بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالدراسة، وقد تم الحصول عليها من وزارة التجارة الخارجية، ومركز تنمية الصادرات المصرية، إضافة إلي البيانات الخاصة بتجارب بعض الدول في مجال حوافز التصدير، والتي تم الحصول عليها من مكاتب التمثيل التجاري لتلك الدول.

وتقوم هذه الدراسة علي أساس المنهج التحليلي الوصفي، علاوة علي المنهج الكمي والذي اعتمد في ذلك علي بعض أساليب وأدوات التحليل الاقتصادي والإحصائي المتعارف عليها، كالاتجاه الزمني العام، ومعدل النمو، وتحليل التباين، ومعامل الارتباط.

هذا وتشتمل الدراسة علي **أربعة** أبواب ، يشتمل **الباب الأول** : علي فصلين، **الفصل الأول:** عبارة عن الإطار النظري للدراسة، حيث يتم عرض المفاهيم المتعلقة بتمويل الصادرات كتمويل الصادرات قصير الأجل قبل وبعد الشحن وتمويل الصادرات متوسط وطويل الأجل بعد الشحن، وضمان ائتمان الصادرات. بالإضافة لعرض لآليات تمويل الصادرات كائتمان المستورد وائتمان المصدر، وتمويل المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير . كما تم التعرف علي بعض وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الخارجية ، كالدفع المقدم، والدفع بالاعتمادات المستندية، وغيرها.

إضافة إلي ذلك فقد تم التعرف الإطار القانوني والرسمي المنظم لائتمان وضمان الصادرات ، كما تناول هذا الفصل بعض النظم الإقليمية لتمويل الصادرات.

أما **الفصل الثاني** : يتناول الاستعراض المرجعي لموضوع الدراسة. وعلي الرغم من أن هذا المجال ينقصه العديد من الدراسات الأكاديمية المتخصصة، إلا أن الاستعراض المرجعي قد تناول بعض تلك الدراسات التي تتناول موضوع الدراسة من إحدى جوانبه. إضافة إلي التقارير الفنية والدراسات غير المنشورة التي أعدها الفنيون، والمتخصصون في البنوك والجهات المتخصصة، والتي رفعت لمتخذي القرار.

وقد تناول الاستعراض المرجعي الدراسات المتعلقة بمفهوم تمويل الصادرات كتمويل الصادرات قبل الشحن وبعده ،والمشاكل المالية والمصرفية التي تعوق تنمية الصادرات ،بالإضافة للدراسات المتعلقة بحوافز التصدير المختلفة وتجارب بعض الدول في هذا المجال .

أما الباب الثاني : فيهتم بدراسة الوضع الراهن للصادرات الزراعية المصرية في فصلين ، **الفصل الأول** : تناول الهيكل السلعي لأهم الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠) ،وقد تم التركيز علي صادرات كل من القطن الخام، والأرز، والبطاطس، والبصل، والخضر والفاكهة، والنباتات الطبية والعطرية، وزهور القطف. وتم تقسيم فترة الدراسة إلي فترتين الأولي (١٩٩١-١٩٩٣) ، والثانية (١٩٩٨-٢٠٠٠) .

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة في هذا المجال ، وجود خلل واضح في هيكل الصادرات الزراعية ، حيث أن ما يقرب من نحو ٥٠% من قيمة الصادرات الزراعية خلال السنوات الأخيرة يتوقف علي صادرات محصولين فقط هما القطن، والأرز، مما يوضح خطورة الموقف حيث أن أي تدهور في صادرات أحد المحصولين سيؤثر بشكل ملحوظ علي قيمة الصادرات الزراعية. في حين تمثل قيمة صادرات الحاصلات التصديرية التقليدية (القطن، والأرز، والبطاطس، والبصل) نحو ٦١,٢% من قيمة الصادرات الزراعية كمتوسط للفترة (١٩٩١-٢٠٠٠) ، بينما لا تتعدي صادرات الحاصلات التصديرية الواعدة ، والتي تشمل (الخضر والفاكهه، والنباتات الطبية والعطرية، وزهور القطف) نحو ١٩,٣% كمتوسط للفترة (١٩٩١-٢٠٠٠) ، حيث تمثل قيمة صادرات الخضر والفاكهه حوالي ١٦,١% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية كمتوسط للفترة (١٩٩١-٢٠٠٠).في حين بلغت قيمة صادرات كل من النباتات

الطبية والعطرية، والزهور حوالي ٣,١% ، ٠,١% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية كتوسط لنفس الفترة. وبمقارنة معدل النمو لصادرات أهم الحاصلات التصديرية خلال فترتي الدراسة (١٩٩١-١٩٩٣)،(١٩٩٨-٢٠٠٠) تبين أن قيمة صادرات كل من القطن ،والأرز قد اتجهت نحو التزايد خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي، بمعدل نمو يقدر بحوالي ٢١,٣% ، ١٤,٦% لكل منهما علي التوالي. كما اتخذت كمية صادرات هذان المحصولان معدل نمو متزايد خلال الفترة الثانية، حيث بلغ نحو ٢٨,١% للقطن، ١٣,٣% للأرز. وقد اتجه معدل نمو صادرات كلا من البطاطس والبصل نحو الانخفاض خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي، بالرغم من أن معدل النمو للكمي لهما قد أخذ اتجاها متزايدا،حيث بلغ معدل النمو لكل منهما حوالي ٠,٩% ، ٦,٨% علي الترتيب بالنسبة للكمية، وحوالي ٠,٢% ، ٠,٥% بالنسبة للقيمة.

أما بالنسبة للصادرات المصرية من الحاصلات التصديرية الواعدة، والتي تشمل الخضر والفاكهه، و النباتات الطبية والعطرية ،والزهور، تبين أن معدل النمو لكمية وقيمة كل من الخضر والفاكهه، والزهو رقد أخذ معدلا متناقصا ، حيث بلغ نحو ١,٦% ، ٥,٧% علي الترتيب للخضر والفاكهه، ونحو ٠,٦% ، ١١,٨% علي الترتيب للزهور. أما بالنسبة للنباتات الطبية والعطرية فإنه بالرغم من تناقص معدل نمو الكميات المصدرة منها ،حيث بلغ حوالي ٨,٤% ، إلا أن معدل النمو لقيمة تلك الصادرات قد أخذ اتجاها متزايدا، قدر بحوالي ٦,٣% ، مما يعكس ارتفاع القيمة السوقية لصادرات تلك المحاصيل.

أما **الفصل الثاني** : فقد تناول الهيكل السوقي لأهم الصادرات الزراعية، والتغيرات التي طرأت عليه خلال فترتي الدراسة .ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة في هذا المجال:

بالنسبة للقطن: يلاحظ حدوث ثبات نسبي في الأسواق الرئيسية المستوردة للقطن الخام خلال فترتي الدراسة، بالإضافة لظهور أسواق جديدة له خلال الفترة الثانية، والتي من أهمها السوق الهندي، والذي احتل المرتبة الثانية من حيث قيمة صادرات القطن الخام كمتوسط لهذه الفترة. بالإضافة إلي بعض الأسواق الجديدة الأخرى، كالسوق الصيني ، والماليزي، والإندونيسي.

بالنسبة للأرز: يتضح تراجع سوريا من المرتبة الأولي لأهم الدول المستوردة للأرز المصري خلال الفترة الأولي، إلي المرتبة الثانية لتحل محلها تركيا.كما تزايدت الأهمية النسبية لأسواق كل من رومانيا ، والسودان خلال الفترة الثانية.

وبالرغم من زيادة الكمية المصدرة من الأرز المصري لكل من سوريا، والأردن، ولبنان خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي، إلا إنه يتبن تراجع الأهمية النسبية لتلك الأسواق خلال الفترة الثانية. كما يتضح تراجع تصدير الأرز المصري نهائياً إلي بعض الأسواق خلال الفترة الثانية، والتي ممن أهمها السوق الإنجليزي، والسوق الهولندي، والسوق الألماني.

علي صعيد أخر فقد شهدت الفترة الثانية ظهور بعض الأسواق الجديدة لصادرات الأرز المصري كالعراق ، والكويت، والمجر، وفرنسا، مما يعكس الجهود المبذولة في محاولة لزيادة انتشار الصادرات المصرية.

بالنسبة للبطاطس: تركزت صادرات البطاطس المصرية في سوقين رئيسيين خلال الفترة الأولي هما السوق الإنجليزي ، والسوق اليوناني حيث تمثل قيمة صادرات البطاطس لهذين السوقين حوالي ٦٢,٢% من متوسط إجمالي قيمة صادرات البطاطس خلال هذه الفترة. في حين احتل كل من السوق الألماني، والسوق الإنجليزي قائمة أهم الدول المستوردة للبطاطس المصرية خلال الفترة الثانية، حيث تمثل قيمة صادرات البطاطس لهما حوالي ٥٠,٤% من إجمالي قيمة صادرات البطاطس خلال الفترة الثانية. وقد شهدت الفترة الثانية ظهور دول جديدة مستوردة للبطاطس المصرية كرومانيا، وكولومبيا. وعلي صعيد أخر فقد أختفي كل من السوق الليبي، والسوق التشيكوسلوفاكي من هيكل الدول المستوردة للبطاطس المصرية خلال الفترة الثانية.

بالنسبة للبصل: يلاحظ أن هناك استقرار نسبي في الأسواق المستوردة للبصل المصري خلال فترتي الدراسة، حيث ظلت كل من السعودية ،ولبنان أهم سوقين مستوردين للبصل المصري خلال فترتي الدراسة، وإن انخفضت الأهمية النسبية للسوق السعودي في الفترة الثانية.بالإضافة إلي ذلك فقد شهدت الفترة الثانية فتح أسواق جديدة لصادرات البصل المصري،ومنها أوكرانيا، ورومانيا ، وماليزيا.

بالنسبة للخضر والفاكهه: تعتبر السعودية أولي الدول المستوردة للخضر والفاكهه خلال فترتي الدراسة، وإن انخفضت الأهمية النسبية حيث تمثل قيمة صادرات الخضر والفاكهه لها حوالي ٢٩,٨% خلال الفترة الأولي ، ونحو ٢١,٩% خلال الفترة الثانية من متوسط قيمة صادرات الخضر والفاكهه لكل من الفترتين. كما انخفضت الأهمية النسبية للسوق الروسي خلال الفترة الثانية.

ومن جانب أخر فقد زادت الأهمية النسبية للسوق الإيطالي خلال الفترة الثانية، حيث بلغت هذه الزيادة نحو ٥% بالنسبة للكمية، وحوالي ٦.٤% بالنسبة للقيمة.

وقد شهدت الفترة الثانية بعض الفترة الثانية بعض التغيرات في الهيكل السوقي للصادرات المصرية من الخضر والفاكهه، حيث اختفت عدة أسواق كالسوق المغربي، والسوق الليبي، وظهرت بعض الأسواق الجديدة كالسوق الياباني.

بالنسبة للنباتات الطبية والعطرية: هناك ثبات نسبي في الأسواق المستوردة للنباتات الطبية والعطرية خلال فترتي الدراسة، والتي تمثلت في السوق الأمريكي، والسوق الألماني، والسوق الإنجليزي. ويعد كلا من السوق الأمريكي والسوق الألماني أهم سوقين للصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية خلال فترتي الدراسة، حيث تمثل قيمة وارداتهما منها نحو ٦٥,٩% من متوسط القيمة خلال الفترة الأولي، ونحو ٥٠% من متوسط القيمة خلال الفترة الثانية.

بالنسبة لزهور القطف: تعتبر إيطاليا أولي الدول المستوردة لزهور القطف خلال الفترة الثانية ، حيث تمثل قيمة وارداتها من الزهور المصرية حوالي ٣١,٢% من متوسط قيمة صادرات الزهور أبان هذه الفترة، ونحو ١٠% خلال الفترة الثانية. وتأتي السعودية في المرتبة الثانية بقيمة صادرات تمثل نحو ٢١,٨% من متوسط صادرات الزهور خلال نفس الفترة. وتعتبر هولندا ثاني الدول المستوردة للزهور المصرية خلال الفترة الثانية ، باعتبارها السوق الرئيسي للزهور في العالم.

ويتناول **الباب الثالث:** الدراسة الميدانية التي تم إجرائها علي عدد من مصدري الحاصلات الزراعية بهدف التعرف علي المعالم الرئيسية لمشاكل تمويل تلك الصادرات. وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة مناسبة للحصول علي البيانات الأولية المطلوبة، وتم اختيار عينة عمدية من مصدري تلك الحاصلات وقد توصلت الدراسة :

- عدم وجود تخصص بين المصدرين في نوعية الحاصلات التي يتم تصديرها، مما يعني إمكانية قيام المصدر بتصدير أكثر من نوع من الحاصلات الزراعية.
- تعدد المشاكل التي تواجه المصدرين عند التعامل مع المؤسسات التمويلية، ويأتي ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض التصديرية علي رأس قائمة تلك المشاكل، لما له من أثر سلبي في زيادة الأعباء المالية علي المصدر ، مما ينعكس علي زيادة تكاليف المنتجات المصدرة ويقلل من قدرتها علي المنافسة الخارجية.

- عدم وجود نظام موحد لتجميع وتوجيه الموارد المالية المتاحة لتمويل الصادرات الزراعية وفقا لاستراتيجية متكاملة.
- عدم الأعلام عن القروض الأجنبية الميسرة للنشاط **التصديري**، وضعف استفادة المصدرين منها.
- أهمية التمويل في العملية التصديرية باعتباره الركيزة الأساسية اللازمة لاستحداث ونقل التكنولوجيا .

أما **الباب الرابع** والأخير فيتناول : بعض الأنماط المقترحة لتمويل الصادرات الزراعية المصرية ، ويشمل هذا الباب فصلين ،**الفصل الأول:** دور التمويل الاستثماري في تنمية الصادرات وفي هذا الفصل يتضح أن تخلف تكنولوجيا الإنتاج وندرة التخصص في الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف أداء خدمات التصدير،من العوامل التي تنعكس سلبا علي زيادة الصادرات الزراعية، مما يتطلب ضرورة العمل علي تشجيع التمويل الاستثماري في مجال التصدير. وقد تم التعرف علي الخصائص الرئيسية لمجالات الاستثمار التصديري ذات الأولوية ، والتي تتمثل في استثمارات غير كثيفة الاستخدام للموارد المحدودة ، واستثمارات تتسع منتجاتها بالسعة السوقية، واستثمارات تركز علي استخدام التكنولوجيا الحديثة.

وقد أوصت الدراسة في هذا المجال بضرورة ربط السياسة الائتمانية المأمولة بالاستثمار في مناطق محددة، ولأنشطة معينة .

أما **الفصل الثاني** :فيتناول كيفية تطوير نظام تمويل الصادرات الحالي مع الاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى ،ويتضح من عرض التجربة المصرية في هذا المجال ، ضعف حجم القروض التصديرية الموجهة للنشاط الزراعي. وبالتعرف علي تجارب بعض الدول في مجال حوافز التصدير،يتضح إنه يمكن الاستفادة من بعض تلك الحوافز وتطبيقها في مصر، مثل المساهمة في تكاليف بحوث الأسواق التصديرية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتقديم قروض ميسرة لدعم تلك البحوث، وتقديم تسهيلات ائتمانية لتمويل الصادرات قبل الشحن ،بحيث لا يتجاوز سعر الفائدة ٧%. بالإضافة لضرورة تقديم قروض ميسرة طويلة الأجل لتمويل البنية الأساسية، والاستثمارات الموجهة للتصدير. علاوة علي إمكانية تقديم دعم مادي للمصدرين المتميزين.

وفي النهاية يمكن القول إنه من العرض السابق تتضح أهمية التمويل في إحراز تقدم ملموس في مجال تصدير الحاصلات الزراعية، ومن هنا يمكن وضع تصور مقترح لبرنامج متكامل لتمويل الصادرات الزراعية تتمثل أهم معالمه في:

١. توفير قروض ميسرة قصيرة الأجل لتمويل الأنشطة التصديرية الجارية بفائدة لا تتعدي ٧% ، بالإضافة لقروض طويل الأجل لتمويل الاستثمارات في مجال التصدير.
٢. إنشاء مناطق تصديرية متكاملة، مع إعطاء حوافز تمويلية للاستثمار في إقامة مشاريع تصديرية في تلك المناطق.
٣. ضرورة ايجاد بديل لمشكلة صعوبة الضمانات التي تواجه عدد كبير من مصدري الحاصلات الزراعية.
٤. ارتباط السياسة الائتمانية المقترحة بمجموعة من الحوافز التي تسمح بتوجيه الاستثمارات لإنتاج منتجات زراعية تصلح للتصدير باستخدام تكنولوجيا متطورة.

وأخيرا تتضح ضرورة التحول إلي الاقتصاد التصديري ،بإنشاء مشروعات تصديرية متخصصة،ومتكاملة ،في أماكن معينة ،مع إعطاء حوافز تمويلية لتلك المشروعات، بما يعمل علي إزالة معوقات التصدير، وزيادة حجم الصادرات.

obeikandi.com

التوصيات

وفقا لما تم دراسته وتحليله ، وفى ضوء ما تم التوصل إليه من مؤشرات عامة تتعلق بالأداء الحالى للصادرات الزراعية المصرية ، والوضع الحالة لنظام تمويلها ، يمكن القول بان الصادرات الزراعية تواجه العديد من المعوقات التى تحول دون إمكانية زيادتها، والتى منها مشكلة التمويل. حيث اتضح من الدراسة وجود بعض اوجه القصور التى تواجه النظام الحالى لتمويل الصادرات الزراعية. ويعد غياب برنامج تمويل للصادرات الزراعية يراعى طبيعتها الخاصة من أهم المشكلات فى النظام الحالى لتمويل الصادرات. بالإضافة إلى ذلك فان ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التصديرية يقف عقبة أمام الكثير من المصدرين عند تمويل صادراتهم .

ومن ثم يمكن التوجه نحو عرض مجموعة من التوصيات والمقترحات التى قد تكون مفيدة وهامة لمتخذى القرار ، كما إنها قد تمثل مؤشرات إرشادية فى مجال البحث العلمى .

وتتمثل تلك التوصيات والمقترحات فى :

(١) وضع برنامج محدد لتمويل الصادرات الزراعية المصرية يتصف بالمرونة ويراعى طبيعة هذا النشاط .

(٢) ربط الاستثمار التصديرى بمجموعة من الحوافز التصديرية التى تساعد على زيادة الاستثمار فى هذا المجال .

(٣) إقامة مناطق إنتاجية متخصصة لغرض التصدير والعمل على إحداث نوع من التكامل الرأسى فى عمليات الإنتاج والتصدير فى تلك المناطق مع التركيز على إنتاج المحاصيل التى تزيد قدرتها التنافسية فى الأسواق الخارجية .

(٤) تخفيض تكاليف أداء الخدمات التمويلية .

(٥) الاستفادة من بعض التجارب الناجحة فى مجال حوافز التصدير كتمويل البنية الأساسية التسويقية للمصدرين، وإنشاء مناطق تصدير زراعية حرة.